

حوار كروني

٤ = أعداد في السنة في ١٧ لغة

ترجمة: منير السعيداني

تصميم: ربيع محمصاني

ثورة دوترتي

ولدن بيللو

عياض قرشي
نيدا كرمانى
خيري قرشي
تانيا سعيد
أمان جعفر

علم اجتماع باكستاني المصدر

تحية

لزيغمونت باومن

بيتر ماكملور
ماسيبي غدولا
بيتر بيلهارز

هوارد راموس
دانيل بيلاند
باتريسيا لاندولت
شيريل تيلاكساين
كارين فوستر
فويوكي كوروساوا

علم اجتماع كندي المصدر

أعمدة خاصة

كفاح المهاجرين في الجامعات الأمريكية
تقديم فريق التحرير الارجنتيني

النشرة الأخبارية



العدد ٢ من السلسلة V – يونيو ٢٠١٧
www.isa-sociology.org/global-dialogue/

GD

< الافتتاحية

علم الاجتماع في زمن الرجعية

ف

في هذا العدد يصف والدين بيللو (Walden Bello) الفظاعات التي ارتكبتها الرئيس الفلبيني دوترتي الذي يمكن رد فوزه بالسلطة إلى فشل الديمقراطية الليبرالية، على أثر إسقاط نظام ماركوس، وهو الفشل الذي عبر عن نفسه في الفساد السياسي المخزي، وتصاعد اللامساواة مرفوقين بالتذيل للسياسة الخارجية الأمريكية. يمكن أن تكون مثل هذه الإجابة على معائب الديمقراطية الليبرالية شعبية الطابع حتى وإن حمت مصالح الطبقات المهيمنة من خلال تشويه قسم من الساكنة الموصومة، مثل مروجي المخدرات ومستهلكيها، مثلما يشوه أوردوغان الأكراد، ويشوه ترامب المهاجرين وشوهدت الفاشية الألمانية للآريين. وبالفعل تبدو التوازيات التي يقيمها بيللو مع الفاشية الألمانية مقنعة تماما.

باكستان بلد آخر غير غريب عن الحكم العسكري حيث تترافق النداءات الشعبوية مع مركزة القوة الاقتصادية. علم الاجتماع الباكستاني ذو مبادرة محدودة ولكنها تجديدية ونقدية على الأقل على ما نرى في هذا العدد من خلال مقالات حول الكيفية التي بها تخدم تطورات البنى التحتية مصالح الشركات متعددة الجنسيات، وكذا الكيفية التي بها تعتمد بلدان الخليج إلى تفحص الأجساد بغية انتقاء أكثر المهاجرين الباكستانيين إنتاجية والكيفية التي بها لم يقدم انضمام المرأة إلى قوة العمل إلا القليل في اتجاه إيقاف العنف ضد النساء. ولنا في هذا العدد كذلك دراستان حول الباكستانيين المقيمين في المملكة المتحدة في معالجتهم للتغيرات الحاصلة في العلاقات الزوجية ضمن صفوف الباكستانيين المهاجرين والكيفية التي بها يستمر الطلبة المسلمون في التعرض إلى الإجراءات الأمنية. في اجتماعها، تطور الحالات المدرسة الخمس بحق علم اجتماع ما بعد استعماري يتفحص الاستعباد الذي يتجاوز الحدود القومية.

على خلاف ذلك، يبدو علم الاجتماع المتفائل آتيا إلينا من كندا في علاقته بقضايا من قبيل الهجرة والعدالة البيئية. يبدو علم الاجتماع الكندي أكثر ارتباطا بكثير بعالم السياسة. وعلى الرغم من شتائم الأزدراء التي تفوه بها رئيس الوزراء السابق ستيفن هاربر (Stephen Harper) يلقى علماء الاجتماع الكنديون قبولا ودودا إلى حد ما لدى المجتمع الواسع. وليست لهجتهم اليائسة إلا انعكاسا لتوقعاتهم العالية من دولة لا تزال محتفظة بطبيعتها الديمقراطية.

وإذا ما كان ثمة عالم اجتماع توفيق في أن يقتنص دلالة زمننا فهو زيغمونت باومن (Zygmunt Bauman) الذي فارقنا مأسوفا عليه في سن الواحدة والتسعين. ويصف محيو ذكراه الثلاثة هاهنا تلك الحياة الخارقة التي عاشها مستندا إلى رؤية أخلاقية قوية ممزوجة بشيء من اليوتوبية المتشككة. وسوف يحيى علم اجتماعه الموجي على مر عقود مقبلة.

يمكن الاطلاع على حوار كوني بسبعة عشر لغة على موقع الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ج د ع ا ج [ISA website](http://isa-website.org).

ترسل كل المساهمات مباشرة إلى العنوان: burawoy@berkeley.edu



والدين بيللو: باحث ملتزم، و ناشط سياسي، وعالم اجتماعي شامل يصف النظام الجديد للرئيس الفلبيني دوترتي رودريغو.



باكستان: علم الاجتماع النشط والعالمي من جامعة لاهور لعلم الاجتماع التصرف.



زيغمونت باومن: اشادات بأحد أهم علماء الاجتماع في زمننا.



كندا: علم اجتماع مؤثر و مناهض من البلد بأكمله.



تصدر حوار كوني بفضل الدعم السخي لمنشورات سايج (SAGE Publications)

< فريق التحرير

المحرر: مايكل بوروي.

محرر مشارك: غاي سايدمان.

محررون متصرفون: لولا بوسوتيل، أوغست باغا.

محررون مستشارون: مارغرت أبراهام، ماركوس شولز، ساري حنفي، فينيتا سينها، بنيامين تيجرينا، روزماري بارت، إيزابيلا بارلينسكا، ديلك سيندوغولو، فيلومين غوتيرز، جون هلمود، غيبارمينا جاشو، كالبانا كانيان، مارينا كوريشيان، سيمون ماباديمينغ، عبد المؤمن سعد، عائشة ساكتنبار، سيلبي سكالون، ساواكو شيراهاسي، غرازينا سكايسكا، إيفانجيليا تاستوغولو، شين شون يي، إيلينا زدرافوميسلوفا.

محررون أقليميون:

العالم العربي: ساري حنفي، منير السعيداني.

الأرجنتين: خوان إغناسيو بيوفاني، بيلار يي بويغ، مارتن أورناسوم

البرازيل: غوستافو تانغيتي، أندريزا غالي، أنجيلو مارتينيس جدونيور، لوكاس أمارال، بويو ألفيس، خوليو دافيس.

كولومبيا: ماريا خوسي آلفاريس ريفادولا، سيباستيان فيلاميزار سانتاماريا، أندريس كاسترو أروخو.

الهند: راشمي جن، براغيا شارما، جيوتي سيدانا، نيهدي بانسال، بانكي باتناغار.

أندونيسيا: كامنتو سونارتو، هاري نوغروهو، لوسيا راتيه كوسوماديوبي، فينا إترياتي، إنديرا راتنا إيراواقي باتيناساراني، بينيديكتوس هاري جوليفان، محمد شهاب الدين، دومينغوس إيليسيد لي، أنطونوس أريو سيتو هاردجانا.

إيران: ريحانة جافادي، نيايش دولاتي، كينا عزيزي، ميترا دانيشفار، وحيد لانجزياد.

اليابان: ساتومي ياماموتو، ميكي أبوي، مساتاكا إغوشي، مامي إيندو، آكان هيغوشي، يوكا هيرانو، هيكارو هوندا، يومي إيكيدا، إيزمي إيشيدا، آينا كوبوتا، يونا نغايي.

كازخستان: آيغول زايروفا، بيان سماغنبيت، عادل رودينوف، غاني مادي، ألمات تليسباييفا، كوانيش تيل

بولونيا: آدم مولر، جاكوب بارزيويكي، كاتارينا ديسكا، بولينا دومغالاسكا، أدريانا دروزدسكا، لوكاس دولنيك، يان فريديريك، كريستوف غوبانسي، كارولينا ميخايلويسكا زاجاك، صوفيا بينزا، كينغا جاكيل جوستينا كوشينسكا، كاميل ليسنسي، ميخولاي ميرجويسي، كارولينا تيريزا تليزنسكا، آنا واندزيل، جاسك زيش، لوكاس زلاديك

رومانيا: كوزيما روغينيش، رايزا غابريلا زامفسكو، كوستينال أنوتا، ماريا لوريدانا آرسين، تاتيانا كوجوكاري، أندري دوبري، دانيا ألكسندرا دومتريسكو، لوليان غابور، روديك ليزيانو، مادالينا مانيا، ميهاي بوغدان، أندريا إيلينا مولدوفيانو، رارش ميهاي موشات، أوانا إيلينا نغريا، ميورا بارافيش، إيون دانييل بوبا، ديانا بروتيانو زاش، إيليزا سوار، أدريانا سوهودوليناو.

روسيا: إيلينا زدرافوميسلوفا، آنا كادنيكوف، آسيا فورونكوف.

تاوان: جينغ ماو هو.

تركيا: غول تسوبارسوغولو، إيرماك إيفرين.

بغلاديش: حبيب الله خوند، حسن محمود، كويل رانا، أوس رقية أختر، توفيقا سلطانة، عاصف بن علي، خيرون ناهار، كازي فاديا إيشا، هلال الدين، محيمين شودوري.

مستشار إعلامي: غوستافو تانغوتي.

< في هذا العدد:

٢ الافتتاحية: علم الاجتماع في زمن الرجعية

٤ ثورة دوترتي ضد الديمقراطية الليبرالية، بقلم ولدن بيللو، الفيليبين

< علم اجتماع باكستاني المصدر

الرقابة الصحية على الهجرة إلى الخليج، بقلم عياض قرشي، باكستان

٧ بقلم عياض قرشي، باكستان

المشاركة الاقتصادية والعنف ضد النساء

٩ بقلم نيدا كرمانبي، باكستان

الطلاق في الشتات

١١ بقلم خيرى قرشي، باكستان

زهاب الإسلام وأجندة الأمن البريطانية

١٣ بقلم تانيا سعيد، باكستان

سياسات البنية التحتية

١٥ بقلم أمان جعفر، باكستان

< في الذاكرة

رؤية زيغمونت باومن الأخلاقية

١٧ بقلم بيتر ماكملور، المملكة المتحدة

زيغمونت باومن، اليوتوبي المتشكك

١٩ بقلم ماسي غدولا، بولونيا

حفظ ذكرى زيغمونت باومن

٢١ بقلم بيتر بيلهارز، أستراليا

< علم اجتماع كندي المصدر

علم اجتماع في زمن مناهض لعلم الاجتماع

٢٣ بقلم هوارد راموس، ريما ويلكس ونيل ماكلوفلين، كندا

انخراط علم الاجتماع في السياسة العمومية

٢٥ بقلم دانييل بيلاند، كندا

لامواطنة هشة في كندا

٢٧ بقلم باتريسي لاندرولت، كندا

انخراط علم الاجتماع من خلال العدالة البيئية

٢٩ بقلم شيريل تيلاكسين، كندا

علم الاجتماع في زمن لا يشبه أي زمن غيره بالمرّة

٣١ بقلم كارين فوستر، كندا

الالتزام مع الوسائط الإخبارية في الأزمة العاصفة

٣٣ بقلم فويوكي كورسوا، كندا

< أعمدة خاصة

الجامعات الأمريكية: موقع جديد لكفاح المهاجرين؟

٣٥ بقلم ساندرنا بورتوكاريو وفرانشيسكو لارا غارسيا، الولايات المتحدة الأمريكية

تقديم فريق التحرير الأرجنتيني

٣٧ بقلم خوان إيناسيو بيوفاني، بيلار يي بويغ ومارتن أورناسون، الأرجنتين



< ثورة دوترتي ضد الديمقراطية الليبرالية

بقلم والدين بيللو (Walden Bello)، جامعة ولاية نيويورك، بينغهامتون، عضو سابق في المجلس النيابي الفيليبيني

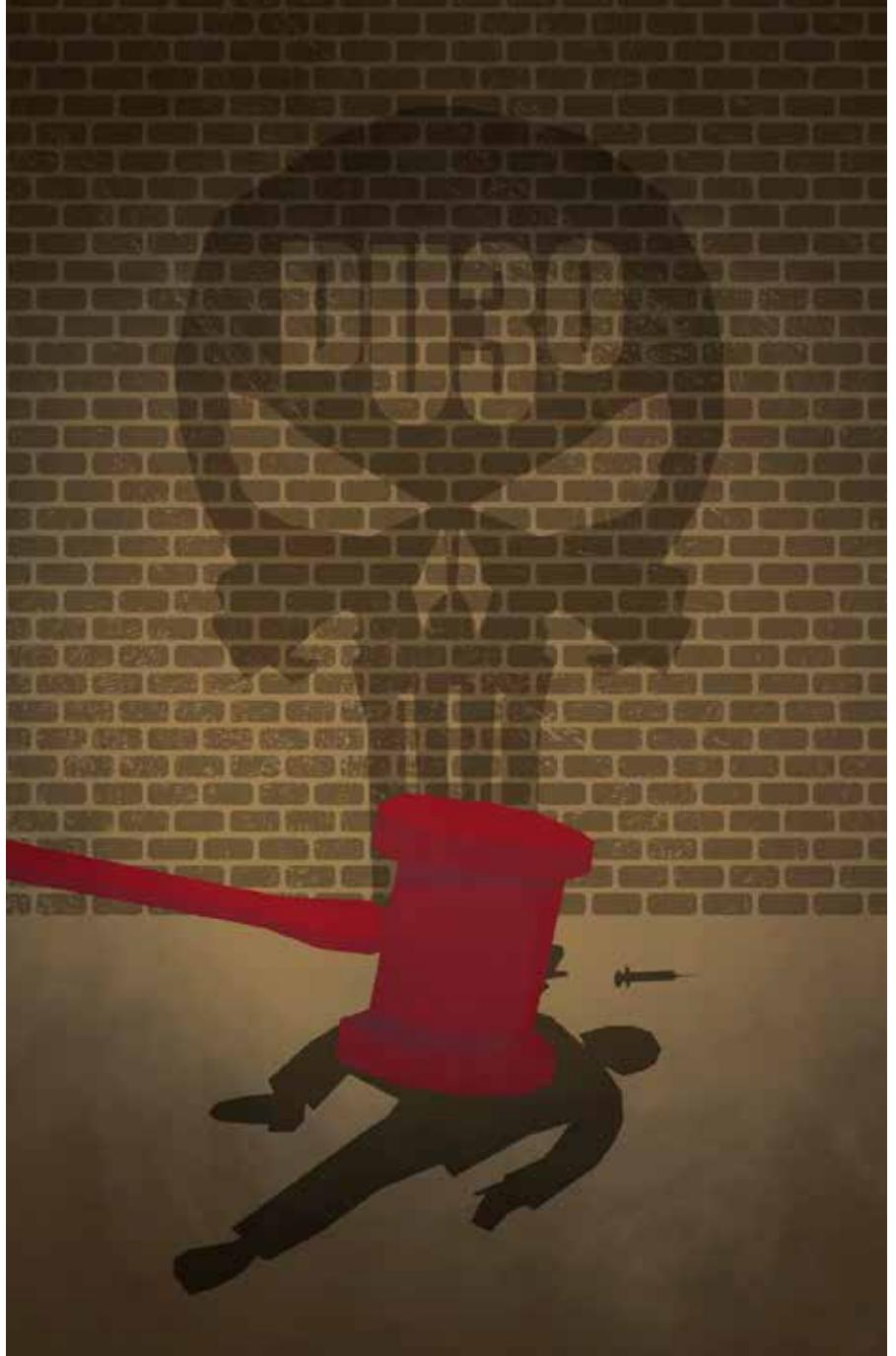
مع نجاح الثورة المضادة النازية، اشتهر عن جوزيف غوبلز (JOSEPH GOEBBELS) قوله «ها قد أمحي عام ١٧٨٩ من التاريخ». أيمن للمرء، على التوازي مع هذه الفكرة، أن يحاجج بأن الحركات الفاشية الصاعدة في الولايات المتحدة وأوروبا وفي غير ما مكان تسعى إلى أن تمحو العام ١٩٨٩ من التاريخ؟

تميز العام ١٧٨٩ بشهودة الثورة الفرنسية، ومثلاً يمثل، يعتبر العام ١٩٨٩ بالنسبة إلى فرانسيس فوكوياما (Francis Fukayama) وآخرين موسوماً بذروة الديمقراطية الليبرالية. في ما أسماه فوكوياما «نهاية التاريخ» وسمت هزيمة الشيوعية في أوروبا والأنظمة الاستبدادية اليمينية في العالم النامي «نصراً لا غبار عليه للليبرالية الاقتصادية والسياسية... وكونه للديمقراطية الليبرالية الغربية بوصفها آخر أشكال الحكم البشري».

وسرعان ما كانت طوباوية فوكاياما الناشئة عرضة للتحدي من قبل الحركات المناهضة لليبرالية، ورئيسياً من قبل القوى ذات المرجعية الدينية من قبيل الإسلام السياسي في الشرق الأوسط والقوى حصرية الإثنية في أوروبا الشرقية. ولكن ما من حركة ولا فرد كان يمثل الصفاقة التي ازدرى بها المثَل الديمقراطية الليبرالية رودريغو دوترتي المنتخب رئيساً للفيليبين في ماي ٢٠١٦ جزاء حركة انتخابية متمردة.

< الاستتصالية:

كانت بصمة برنامج دوترتي هي حربه على المخدرات التي يقدر أنها أودت، بعد ما لا يزيد عن الأشهر التسع من اندلاعها، بحياة ٨ آلاف نسمة. هذه حملة فرض للقانون والنظام غير مسبوقه. بخوضها بما يداني التعصب الإيديولوجي ومن خلال التشريع لها بأفكار تم إحيائها من داخل النظرية العنصرية النازية مزعومة العلمية، جردت الحملة قطاعاً بأكمله من المجتمع من حقوق الحياة والمحاکمات العادلة أو الانتماء الاجتماعي. لم يزد دوترتي عن أن وضع مستهلكي المخدرات ومروجيها، وهم المجموعة التي يقال إنها تشمل ثلاثة ملايين شخص من بين ساكنة تعد ١٠٣ ملايين نسمة، خارج الجنس البشري. وفي أسلوب بلاغي مميز، قال لقوات الأمن: «جريمة



رودريغو دوترتي منتقم من الطراز القديم. أيضاً معروف بـ «DU30» (تلفظ دو تورت) او «المعاقب». رسم توضيحي بواسطة أربو.

ضد الإنسانية؟. دعوني أكن صريحا معكم أولا: أهم من البشر؟ ما تعريفكم للكائن البشري؟».

مشرعا لعمليات القتل البوليسي بحجة «الدفاع عن النفس»، أكد دوترتي على أن استهلاك «شابو»، وهي اللفظة المحلية التي بها يسمى الميث، أو الهيدروكلوريد ميثافيتامين، يمكن أن يقلص من دماغ شخص ما بحيث يصير غير قابل لإعادة التأهيل». ومن خلال تسميته مستهلكي المخدرات ب«الأموات الراجلين ضمن عداد الأحياء» والذين «لا نفع لهم في المجتمع»، هو يؤكد على أنهم «ممسوسون» وخطرون. أمضى دوترتي للشرطة على صك أبيض في ما يتعلق بقتل مستهلكي المخدرات سواء أقاموا عملية إيقافهم أم لم يفعلوا. وبالفعل فقد منح لأي شرطي يمكن أن يحاسب على إقدامه على قتل مستهلكي المخدرات من دون مبرر عفوا فوراً من خلال قوله «وإذاً يمكنكم أن تلاحقوا من يريدون جلبكم إلى المحكمة».

وعلى الرغم من هذه الرؤى، لا بل بسببها، يظل دوترتي الذي وعد خلال حملته بأنه «سيسمن أسماك» خليج مانيل بأجساد آلاف المجرمين، واسع الشعبية بنسب موافقة تحوم حول ٨٣ بالمائة ويمتدح متعصبين من مواطني الشبكات التواصل الاجتماعي الذين يشنون الحملات الإلكترونية على من يجروون على نقد الاغتيالات التي يقترها النظام خارج الأنظمة القضائية.

< جذور الدوترتية:

ما جذور شعبية دوترتي؟ صحيح أن تحديده مستهلكي المخدرات على أنهم الطاعون الذي يضرب المجتمع لديه صدى واسع. ولكن ثمة أسباب أكثر عمقا. يستند دوترتي على ما يعكسه المجتمع من انهيار سحر نظام الديمقراطية الليبرالية الذي أعقب إسقاط فرديناند ماركوس (Ferdinand Marcos) خلال شهر فبراير ١٩٨٦، بفضل ما يسمى بانتفاضة إيبيفانو دو لوس سانتوس (إد س EDSA Uprising، طريق سريعة بطول ٥٤ كلم- المترجم) على اسم طريق مانيل السريعة حيث كانت تعبئة المحتجين لإسقاط دكتاتورية ماركوس. ذلك أحد شروط نجاح دوترتي. عُبِدَت طريقه بتوليفة مميتة بين فرض الرقابة النخبوية على النظام الانتخابي الفيليبيني، ومركزة مستمرة للثروة وسياسات اقتصادية نيوليبرالية مع إلحاح واشنطن على خلاص الدين الخارجي. ومع حلول انتخابات ٢٠١٦ انتفتحت هوة بين وعد جمهورية إد س بالتتمكين الشعبي وإعادة توزيع الثروة والواقع الفيليبيني: فقر منتشر، تفاوت مخز وفساد مستشر. أضف إلى ذلك انطبعا واسع الانتشار بعجز الحكومة خلال إدارة بيننيو أكينو الثالثة، بحيث لم يكن من المفاجئ أن يرى ما يفوق ١٦ مليون ناخب، أي ما يعادل ٤٠ في المائة من مجمل الناخبين، أن ما يحتاجه البلد فعلا هو رجل قوي والمقاربة الاستبدادية التي رسخها دوترتي على امتداد

أكثر من ٣٠ عاما عندما كان حاكما لمدينة دافاو الحدودية. ومثلما قال الروائي أنتوني دوير (Anthony Doerr) واصفا ألمان ما قبل الحرب، كان الفيليبينيون «متشوقين إلى من يقدر على وضع الأمور في نصابها».

بل إن خطاب جمهورية إد س بما اشتمل عليه من معاني الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون بدا وكأنه قبضة خانقة للعديد من الفيليبينيين الذين طغى عليهم شعور بالعجز. كان خطاب دوترتي، المصنوع من مزيج من التهديد بالموت ولغة الشارع الخشنة، المحمومة، مقرونة بالدعابة المحقرة للنخبة التي كان يسمي أعضائها «كانيوس» أو الحمقى، صيغة مثيرة لجمهوره الذي وجد نفسه متحررا من النفاق الخانق.

< فاشي متفرد

وضعت حملة دوترتي الإبادية وتعبئته التي مست قاعدة متعددة الطبقات ومركزته للسلطة أسلوب التفريق بين السلط الفيليبيني-الأمريكي في حالة فشل. وَسَمَّتْه ملامح حكمه هذه بأنه فاشي ولكن من نوع غير مألوف. فلئن كان الاستيلاء الفاشي المعهود على السلطة يبدأ بخرق الحريات المدنية لينتقل إلى الإمساك بالسلطة المطلقة ومن ثم إلى القمع الأعمى فإن دوترتي قلب الترتيب بأن انطلق بالأمر بالقتل الجماعي ليقصص من الهجومات على الحريات المدنية ولفترة وجيزة من الحكم المطلق قبل أن يبدأ بعمليات تطهير للساحة السياسية من دون ملاقة معارضة ذات بال. هذه هي فاشية الحرب الخاطفة (بليتزكريغ= عقيدة هتلر في الحرب- المترجم).

واحدة أخرى من ملامح مقاربة دوترتي كان دعوته للسياسيين اليساريين التقليديين للعمل في إدارته، وهو التحالف الذي يستحيل تخيله في ظل الأنظمة الفاشية التقليدية. وبدلا من أن يعامل اليسار على أنه عدوه اللدود كان دوترتي واثقا من قدرته على السيطرة عليه وفي الأثناء لم يبد عن الحزب الشيوعي والجهة الديمقراطية الوطنية إلا الابتهاج بالانضمام إلى إدارته أملين في عكس اتجاه ما شهدته السنين من انهيار لنفوذهم.

وعلى الرغم من حداثة عهده بالسياسة الخارجية، أظهر دوترتي حسا غريزيا في حسن التقاط ديناميات الوطنية الفيليبينية. فقد بدا ما أقدم عليه من نعت رئيس الولايات المتحدة السابق أوباما ب«ابن العاهرة» (الوغد) على أثر انتقاده الإعدامات الحادثة خارج إطار العدالة التي اقترها دوترتي وافتتاحه على الصين، نوعا من المخاطرة بما أن موالاة أمريكا كانت تعتبر عميقة الرسوخ في الفيليبين. ومع ذلك، وللمفاجأة، لم تقابل حركة دوترتي إلا بالقليل من الاحتجاج وأطلقت بدلا من ذلك دعما كثيفا على النت. ومثلما لاحظ ذلك كثيرون قد يبدي الفيليبينيون إعجابا بالولايات المتحدة وبالإدارة الأمريكية ولكن ثمة كذلك تيارات دفيئة من السخط على الاستعداد الاستعماري الأمريكي

للفيليبين وتجاه المعاهدات غير المتساوية التي فرضتها واشنطن على البلد وطغيان أثر «أسلوب الحياة الأمريك» في الثقافة المحلية. هاهنا ليس للمرء أن يكون بالغ التعمق في المركب الهيجلي الذي يجمع جدليا بين السيد والعبد حتى يفهم أن «النضال من أجل الاعتراف» كان تيارا دفيئا في العلاقة بين الولايات المتحدة والفيليبين. وكان دوترتي قادرا على أن يضرب على وتر هذا الجانب العاطفي الخفي لدى الفيليبينيين بطريقة لم يستطع أن يملكها اليسار. وعلى غرار العديد من الأسلاف الاستبداديين في غير ما مكان، كان دوترتي قادرا على يزاوج بين الوطنية والاستبدادية.

< شعبي بلاغَةً، فاشي فعلا

على الرغم من أن دلالات خطابه شعبية، فإن دوترتي لا يتظاهر بأنه سيستخدم الجماهير أكباش نطح في إصلاح يعيد توزيع الثروات. بدلا عن ذلك، وعلى غرار الفاشيين الكلاسيكيين، هو يبحث عن تعادل القوى الطبقة فيما يرسل صورة عن نفسه على أنه فوق الصراع الطبقي. على امتداد حملته، كان دوترتي وعد بإنهاء العمل التعاقدى، والحد من الصناعة المنجمية وإعادة تسليم مزارعي جوز الهند الصغار الضرائب التي كان استخلصها منهم ماركوس ظلما، ولكن هذه الوعود لم يتحقق أغلبها فيما تمومت نخب البلاد الأساس في موقع الحليف له. ولكن، ولئن كان الخوض في الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية مركزيا في الحفاظ على دعم مشروعه الاستبدادي على المدى الطويل، لا يبدو انعدام التقدم في ذلك إلى حد الآن مؤثرا في شعبية دوترتي على المديين القصير والمتوسط.

إلى حد الآن، تتسم معارضة دوترتي ضمن النخبة ومؤسسات الدولة بالضعف. وعلى غرارها، يبدو أعلى هرم الكنيسة الكاثوليكية التي كانت في السابق مدافعا قويا عن حقوق الإنسان مترددا في تبوأ مركز الريادة الشعبية ذلك أن الكنيسة تفتقر إلى المصدقية بسبب الفساد الداخلي وموقفها العنيد من التنظيم العائلي. المعارضة الموجودة تأتي من وجوه معزولة بمن في ذلك السناتورة ليليا دو ليما (Lila de Lima) المسجونة الآن بتهم ملفقة بأنها تتلقى رواتب من أباطرة المخدرات، ومن قسم من الوسائط الإعلامية ومن مجموعات حقوق الإنسان مثل تحالف «أنا أدافع» (I-Defend).

< دوترتي، المجتمع الفيليبيني وعلم الاجتماع

قد يكون دوترتي مستهجننا سياسيا، ولكن شخصيته وتناقضها جلبا له اهتماما كبيرا من قبل علماء الاجتماع. تساءل البعض حول التقاطع بين الاتجاهات الاجتماعية التاريخية والشخصية. في رسم حديث ملامح شخصية دوترتي، نشر على نيويورك تايمز وصف للتأثر الغائر الذي انغرز في نفسه عندما تحرش به جنسيا كاهن يسوعي في المعهد الثانوي وهو الكشف الذي أنبأ عنه دوترتي ذاته خلال الحملة الانتخابية لسنة ٢٠١٦. وبعد أن نقل لاحقا

إلى لوس انجلس، عمد الكاهن المعتدي إلى الاعتداء الجنسي على الأطفال من دون أن يكون هناك جهد من رؤسائه لردعه أو إجباره على الخضوع إلى القانون (وإن أُجبر اليسوعيون في آخر المطاف على دفع ١٦ مليون دولار تعويضا للضحايا). فهل تكون الفيليبين، بالنظر إلى الضرر النفسي الذي يمكن أن يكون تعرض له دوترتي، بصدد تحمل كلفة جرائم مطارد أطفال؟

يتساءل علماء الاجتماع كذلك، وبعبارة الفيلسوف جون جراي (John Gray)، عن الكيفية التي يمكن بها أن نرى «سمات لا تبلى من الحياة المتحضرة تدوي في ملح البصر؟». كان ينظر إلى الفيليبين بعص انتفاضة إيبيفانو دو لوس سانتوس لسنة ١٩٨٦ على الأخص على أنها مثال للديمقراطية الليبرالية. حاجج العديدون بأن الفيليبين أعادوا التأكيد لدى إسقاط ماركوس تمسكهم بالقيم مديدة العمر التي استبطنوها خلال الحقبة الاستعمارية الأمريكية وذات العلاقة بالحقوق الفردية ومراعاة الإجراءات القانونية والديمقراطية. وبدا أن دستور جمهورية إسبانيا الديمقراطية الليبرالية يكرس القيم السياسية الوطنية. ولكن وعلى حين غرة وفي ما لا يتجاوز السنة أعرب أغلب الفيليبين عن دعم قوي لرجل أجنده المركزية هي الإعدام خارج الأطر القانونية لصنف معين من الناس. وبالنسبة إلى دوترتي صار العديدون في موقع «الجلادين من طوع نفسهم» (willing

تسببت حرب دوترتي على المخدرات بعداً في عدد من الضحايا يفوق ما تسببت فيه أغلب حملات الإبادة في آسيا الجنوبية على امتداد تاريخها القريب إذا ما استثنينا إبادة بول بوت ما يقارب ثلاثة ملايين من الكمبوديين خلال السنوات ١٩٧٠، ومجزرة ١٩٦٥ التي أودت بحياة ما يقارب مليون إندونيسي عقب فشل الانقلاب ضد حكومة سوكارنو.

مؤخراً، صرح دوترتي لأبناء البلد، بدعابته الكارثية المميزة، أن قتل ٢٠ ألفاً إلى ٣٠ ألفاً من الناس يمكن أن يظهر البلاد من المخدرات. وباعتبار ما تعلمه الناس من ضرورة حمل دوترتي على مأخذ الجد حتى عندما يبدو أنه بصدد الهزل، يتوقع العديد من الملاحظين أن يكون هذا الرقم تقديراً مخففاً. ■

توجه المراسلات إلى ولدن بيللو على العنوان
<waldenbello@yahoo.com>

(executioners)، إذا ما استعدنا عبارة دانييل غولداغن (Daniel Goldhagen) في وصف الألمان خلال الحقبة النازية، أو موقع «المشاركين بالقوة» على الأقل. وبالنسبة إلى البعض، لا تبدو رؤية العديد من المواطنين بصدد الهتاف لحملة دوترتي الدموية غير مفهوم بقدر ما هو مأساوي. ولكن، وبالنسبة إلى آخرين من ذوي الصلة بالعلوم السلوكية، يبدو الوقت مناسباً لإلقاء الضوء على الافتراضات القائلة إن شعبنا يتكون من أناس متحضرين أو كائنات ذات تعاطف، وبدلاً عن ذلك يبدو أنه من الضروري النظر إلى المجتمع الفيليبيني المعاصر بنفس العدسات التي اقترح غولداغن استخدامها لدراسة ألمانيا خلال الحقبة النازية: «يمكن مقارنة الحقبة... بعين ناقدة لأنثروبولوجي تظاً قدمه شاطناً مجهولاً، منفتح على التعرف على ثقافة مختلفة تماماً وواع بإمكانية احتياجه إلى استحداث تفاسير لا بالاستناد إلى أفكار حسه هو المشترك بل ربما بما يناقضها بغية تفسير تركيبة الثقافة ونماذجها غير الاعتيادية ومشاريعها ومنتجاتها الجماعية. ويشمل ذلك إمكانية أن يكون عدد كبير من الناس قد عمد إلى قتل آخرين أو أبدى استعداداً لقتلهم ... بضمير مرتاح».

< الإبادة المقارنة:

في الأثناء، لا يزال تعداد الجثث في ارتفاع. لقد

< الرقابة الصحية على الهجرة إلى الخليج

بقلم عياض قرشي، جامعة لاهور لعلوم الإدارة، باكستان



في بيشاور، مهاجرون محتملون يصفون خارج مركز الرقابة الصحية. تصوير أياز قریش.

المئات والآلاف من الطامحين إلى الهجرة والاقتصر على اختيار أفضل الأجساد. بلدان من قبيل باكستان، تلط التي تتنافس حول التحويلات المالية الخليجية مع جيرانها الهند وبنغلاديش وسري لانكا ومع العمالة الإقليمية مثل ماليزيا، لا تجرأ على الاعتراض. وعلى الرغم من أن الحكومة الباكستانية تقدر عالياً ما يساهم به العمال المهاجرون عن طريق التحويلات التي يرسلونها واصفة إياهم بأنهم سفراء غير رسميون يتحملون عبء مسؤولية الحفاظ على أصالة هويتهم المسلمة الباكستانية، لا يلقي المواطنون الباكستانيون في ب م ت خ إلا القليل من الدعم من بعثات بلدهم الدبلوماسية التي تسعى بحرص إلى زيادة حصة التأشيرات الباكستانية من جملة التأشيرات الممنوحة للمهاجرين في ب م ت خ.

كثيفة هي قصص المخالفات المرتكبة في هذه المراكز والممارسات المشينة

<<

ع لى امتداد العقود الثلاثة الماضية، ومثلما فعل عدد أكبر فأكثر من البلدان النامية بإرسال مواطنيها إلى ما وراء البحار للعمل، تم انتداب مواطنين باكستانيين عمالاً لدى بلدان مجلس التعاون الخليجي (ب م ت خ)، وهي البحرين والكويت وقطر وعمان والعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ولكن، وبغية الحصول على تأشيرة إلى ب م ت خ يتوجب على العمال المهاجرين الإدلاء بشهادات صحية لدى مغادرتهم باكستان، وهي الشهادات التي لا يمكن الحصول عليها إلا بموافقة مراكز الرقابة الصحية لبلدان م ت خ الموجودة في عدد قليل من المدن الكبرى حيث يتم فحصهم واستقصاء عاهاتهم أو أمراضهم. وحدها الأجساد التي لا تحمل آثار أمراض أو عدوى حالية أو ماضية وتكون من دون آثار هزال جسدي هي التي يتم اختيارها.

أعلنت دول م ت خ أن لا تأنيب ينتابها حيال مطالبة البلدان المرسله بغربة

دائمة التعرض إلى النقد مثل التي تجرى في جزيرة إيليس، فإنه لا يقل عنها عدوانية.

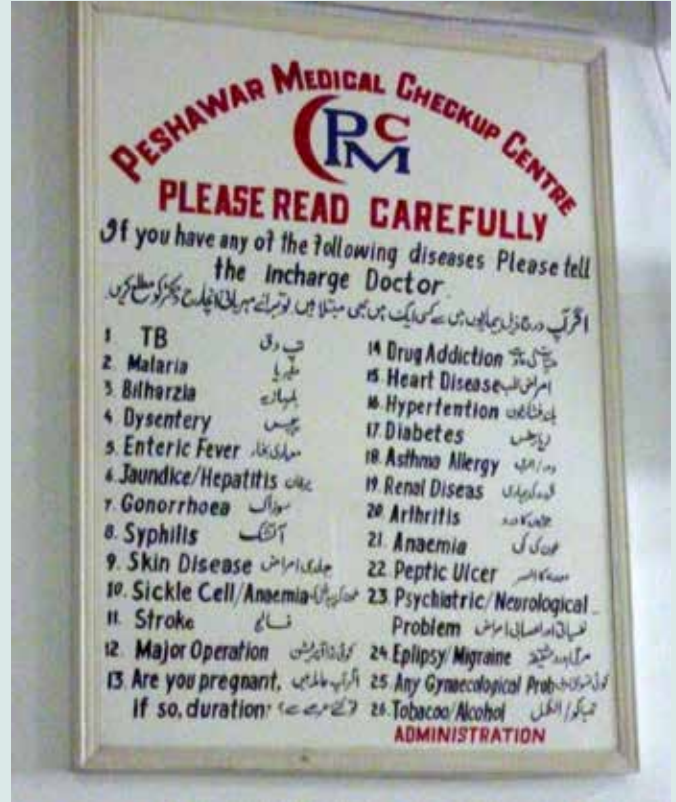
بفعل الخوف الذي ينتابهم من إجراء الفحوصات، يسقط البعض من الطامحين إلى الهجرة بين أيدي محتالين لهم (أو يدعون أن لهم) ارتباطات مع من يعملون داخل مراكز الفحوصات. ويجرب آخرون فشلوا في الحصول على شهادات صحية حتى عبر هذه الوسائل المداورة قنوات مختلفة للهجرة ليسقطوا في الكثير من الحالات في مصائد الهجرة البرية أو البحرية أو الجوية غير الشرعية. وحتى بعد الحصول على وثيقة السلامة الصحية، وأحيانا بعد جولات متعددة من الفحص وبكلفة مالية عالية تظل جولة أخرى من الفحص الطبي مطلوبة لدى وصول المهاجر إلى منطقة الخليج. وكل العمال الذين يفشلون في هذا الفحص الأخير يرسلون على طريق العودة إلى بلادهم. وإذا ما سمح لهم بالدخول إلى ب م ت خ فيجب عليهم الخضوع إلى فحص طبي شامل سنوي حتى يحصلوا على تصريح بالبقاء.

لسخرية الأوضاع، تشير الدلائل التحليلية أن المهاجرين كثيرا ما يكونون عرضة للعدوى بالتدرن أو السيدا خلال إقامتهم داخل بلدان الوصول مثلما تشهد على ذلك بطاقات الفحص السنوي الإجباري التي تعتبر شرطا ضروريا لتجديد تصاريح العمل في م ت خ، بسبب ظروف التنقل والعمل المجهد التي يجدون أنفسهم فيها. وعلى سبيل المثال يعود نقل عدوى السيدا إلى افتقارهم للمواطنة الاقتصادية والثقافية التي تجعلهم يعيشون في معسكرات العمل المكتنزة وليس من الطرق النادرة للمتعة أمامهم سوى أن يرتادوا إلى عاملات الجنس.

كل من يبين الفحص أنه مصاب بالسيدا وفي أية مرحلة من الإصابة يُقبض عليه ويُرحل وكثيرا ما يكون ذلك من دون إعلام الأفراد المعنيين أو بعثة البلد الدبلوماسية بالأسباب الحقيقية للترحيل. وقد تمت إعادة البعض من العمال ضمن «مغادرة مفاجئة» من قبل مؤجريهم ولم يعودوا أبدا ولم يسمح للبعض منهم بأن يجمعوا ممتلكاتهم أو أن ينظموا شؤونهم مع مُسكنيهم من العمال أو حتى استرجاع جوازات سفرهم ومقادير عالية من الأجور من مؤجريهم قبل أن يُؤخذوا بعيدا إلى مراكز الاعتقال المكتنزة. ويصل العديد منهم إلى باكستان بجواز سفر استعجالي من صفحة واحدة بوصفه وثيقة هوية، ومن ثم يتم اعتقال البعض منهم من قبل سلطات الهجرة حتى يثبتوا مواطنتهم الباكستانية وهو المسار الذي يمكن أن يمتد أسابيع حيث لا ينتهي إلا إذا وجد أفراد العائلة صاحب عمل محلي يؤمن إطلاق سراح ابنهم.

يشهد العالم المزيد والمزيد من الاحتجاجات حيال حقوق «المواطنة الصحية» باعتبار أن الناس يطالبون الحكومات بتوفير النفاذ إلى الرعاية الصحية ويتحدون الطرق الماكرة التي استخدمت بها الممارسات والاختبارات الطبية للحد من حقوق الأفراد. ولكن، في باكستان لم يُظهر العمال المهاجرون أية علامة على أنهم جاهزون للتعبئة وللانخراط في مثل هذا النوع من الحركات الجماعية، فيما تواصل الحكومة التعاون مع دول م ت خ من خلال السماح لأعوانها بأن يصقوا المترشحين للهجرة مثل الماشية بحيث يتم تصنيفهم على أساس أوضاعهم الصحية. ■

توجه كل المراسلات إلى عياض قرشي على العنوان <ayaz.queshi@lums.edu.pk>



في بيشاور، ملصق في احدى مراكز الرقابة الصحية للمهاجرين المحتملين. تصوير أياز قريشي.

لدى القيام بالفحص. تشير معظم هذه القصص إلى نوع من الاستغلال الموجه إلى الطامحين إلى الهجرة، وخيبات أملهم تجاه النتائج التي كثيرا ما يثبت خطأها لدى مخابر أخرى خاصة أو حكومية، ونوع من التخلي عنهم تقترفه الدولة ليجدوا أنفسهم بين أيدي الشركات التي تقرر إن كانوا «مناسبين» أو «غير مناسبين» للهجرة.

بتجمعها، تشكل المراكز كتلا قويا إلى جانب جمعيات المراكز الطبية ذات المصادقة الخليجية التي ترعى مصالح شركات المنخرطين فيها من خلال الحفاظ على احتكار إجراء الفحوصات، مانعة التنافس بين المنخرطين من خلال التوزيع المناسب للمفحوصين، وحامية مستخدمي المراكز من هجمات محتملة من أفراد تم التصريح بأنهم غير مناسبين للهجرة، أو ضد محاولات مصالح الحكومة الباكستانية لتنظيمهم.

مقاييس الفحص تضعها كتابة م ت خ في العربية السعودية كما يفترض أن تكون أوضاع مراكز الفحص، من حيث تجهيزات المخابر والأفضية والمستخدمين، تحت التوجيه الكامل لكتابة م ت خ من خلال تفقد سنوي. وعلى خلاف الأمثلة التقليدية لفحص المهاجرين الطبي لدى نقطة الوصول، مثلما يحدث في جزيرة إيليس (Ellis Island) أو في جزيرة أنجل (Angel Island) في الولايات المتحدة، يتم إجراء فحص العمال المهاجرين الباكستانيين إلى ب م ت ع خ في باكستان ذاتها. وفيما يتميز هذا النوع من الفحص الطبي بكونه أقل ظهورا من الفحوص

< المشاركة الاقتصادية والعنف ضد النساء

بقلم ندا كرماني، جامعة لاهور لعلوم الإدارة، باكستان

نساء كاراتشييات يشاركن بالتجارة. تصوير نيدا كرماني.



الجندي الذي يقدر أنه يمس ما بين ٣٩ إلى ٩٠ بالمائة من مجموع النساء المتزوجات في باكستان، وباعتبار الأغلبية الواسعة من الحالات غير المروية؟ هل أن النساء العاملات أكثر قدرة على مقاومة الأشكال المعتادة من الاستغلال الاقتصادي أو المادي من قبل المشغلين الذي يدفعون للنساء أجورا متدنية أو حتى ينكرون عليهن حقهن في الحصول على أجر؟ وهل تتمكن النساء ذوات الأجر من سيطرة أكبر على موارد العائلة أو على مداخيلهن هن الخاصة؟

مناقشاتي مع النساء في لياري تكشف علاقة مركبة بين عمل النساء بأجر وتجارب العنف المنزلي. بالنسبة إلى بعض النساء، يمنح الحصول على دخل لهم القدرة على إنهاء، أو على الأقل تصور إمكانية إنهاء، زواج مُسيء. ولكن، وحتى بالنسبة إلى الحاصلات على أجر، يظل الضغط الاجتماعي بهدف حثهن على الاستمرار في العلاقة الزوجية، وعلى الأخص إذا ما أمهرت أطفالا، مثبّطا بالغ القوة تجاه إنهاء زيجة يتخللها العنف.

تصف العديد من النساء الوزر المضاعف

كان معدل التشغيل مدفوع الأجر منخفضا ففيه تصاعد واضح مقارنة بالأجيال السابقة وإن كانت الأعمال المتوفرة للنساء في اقتصاد اليوم النيوليبرالي منخفضة الأجر على العموم وغير آمنة وغير منظمة.

ولكن أن تكون المرأة «ناشطة اقتصاديا» لا يعني ترجمة ذلك ضرورة إلى «تمكين». وعلى ما تحتاج نايلة كبير، كثيرا ما تعيد قوى السوق اللامساواة الجندرية من خلال الأجور غير المتساوية وممارسات التعيين الوظيفي. على غرار ذلك، وفيما يعتقد صناع السياسات أن الانخراط في النشاط الاقتصادي يمنح للمرأة إمكانية السيطرة على مداخيلها الذاتية أو النفاذ إلى الدعم الاجتماعي والقانوني، وأن توسع النساء في استقلالهن المالي يمكنهن من الخروج من دائرة العلاقات المسيئة لهن، يظل الواقع أكثر تركيبا، ذلك أن آثار مشاركة النساء اقتصاديا مرتبنة بطبيعة عملهن، وبالعلاقات القوة داخل العائلات وبالديناميات العاملة ضمن الجماعات اللائي ينتمين إليها.

هل يحمي الدخل النساء من العنف ذي الأساس

ت حاجج وكالات التنمية والمؤسسات المالية الدولية بأن تزايد المشاركة الاقتصادية للمرأة سوف يقود إلى كل من النمو الاقتصادي وتمكين النساء، وهي وضعية غانم-غانم، بل، يعتقد في الكثير من الحالات أن النساء النشاطات اقتصاديا يكن أقل تعرضا للعنف ذي الأساس الجندي.

بالاستناد إلى عمل ميداني أجري في لياري (Lyari) بباكستان، وهي إحدى أقدم مناطق سكن الطبقة العاملة في كاراتشي، يختبر بحثي هذه الافتراضات موضوعة في مقابل واقع أكثر تعقيدا. بما لا يتجاوز ٢٢ بالمائة من النساء من ضمن المشتغلين بأجر، لباكستان واحدة من أدنى نسب المشاركة النسائية في قوة العمل. موقع بحثي الميداني يعكس المعطيات الإحصائية الوطنية، ولكن وفيما تشتغل أغلب النساء المستخدمات في باكستان في الفلاحة، أغلب مستخدمات لياري من النساء عاملات منزليات ذوات أجر زهيد في أكثر مناطق المدينة ثراء أو مدرسات في المدارس الحكومية والخاصة. ولئن

الذي يتحملنه لدى اضطلاعهم بعملهم المأجور وبالمسؤوليات المنزلية بوصفه شكلا مخصوصا من العنف، ذلك أن العمل المأجور يزيد أحيانا من التوتر العائلي باعتبار أن الرجال، وحتى العاطلين منهم، كثيرا ما يتوقعون من زوجاتهم أن يضطلعن بالمسؤوليات المنزلية وبما يؤدي أحيانا إلى مشاجرات وحتى إلى ممارسة العنف. أغلب المشتغلات بأجر منخفض كن يلزمن البيت لو توفرت لهن الإمكانية حسب قولهن، كما عبرت البعض منهن عن استيائهن من عجز أزواجهن عن دعمهن ماليا. وفيما تعترف البعض من النساء بأن الحصول على دخل منح لهن مستوى ما من الاستقلال، وفيما قالت قليلات من بينهن أنهن تمتعن بوجودهن بعيدا عن المنزل، تخير الأغلبية عدم مواجهة الوزر المزدوج بالحصول على دخل ورعاية العائلة.

مجموعة قليلة العدد من النساء ذوات الأجر العالية، تعتبرن أشكال العمل الأكثر أمانا والنشاط الاقتصادي خيارًا لا حاجةً، ومصدر رضا عن الإنجاز الفردي. ولكن، لا يتأتى ذلك من دون كلفة اجتماعية

ونفسية ذلك أن النساء اللاتي يعملن خارج المنزل قبل الزواج، وعلى الأخص إذا ما سافرن إلى خارج مناطقهن الأصلية وكانت لهن مداخيل جيدة إلى حد ما، كثيرا ما يكن عرضة للإشاعات والازدراء والرفض والاحتقار وهو ما يسبب لهن أسي انفعاليا كبيرا وبما يهدد سمعتهم ويضع توصلهن إلى العثور على شريك في الميزان. إيجابا، أظهر البحث تحولا جيليا. فقد تحدثت العديد من النساء المسنات حول حفاظهن على زيجات عنيفة مقدمات المعاناة على أنها علامة على الصبر والفضيلة. على أن النساء الأصغر سنا، كثيرا ما يعبر عن رفضهن للعنف معتبرات أن على النساء إنهاء الزيجات العنيفة سواء أكان بالعودة إلى منازل ولادتهن أم، بعدد أقل، بتأسيس عائلة مستقلة. وفيما يستمر الانزعاج من الطلاق، ولا تزال العديد من النساء تشعرن بالضغط الدافع لهن إلى الحفاظ على الزيجات العنيفة، يبدو أن عددا متزايدا من النساء يصغن استراتيجيات مقاومة ضمن الظروف القاهرة. من المؤكد أن النفاذ إلى الدخل المستقل يساعد النساء على إنهاء الزيجات العنيفة وإن لم

يضمن ذلك أن يكن قادرات على أن يفعلنه حقا. فضلا عن كل ذلك، يشير بحثي إلى أن التزام النساء الاقتصادي لا يضمن التمكين. فلئن كان العمل خارج المنزل قادرا على تعزيز الموقع التفاوضي للنساء فإنه لا يكون من دون تكلفة. تدخل النساء في باكستان إلى سوق العمل بأعداد أكبر فأكثر ولكنهن يفعلن ذلك بينما لا تتوفر إلا القليل من خيارات العمل الأمنة وحسنة الأجر. فحتى يكون تمكين حقيقي للمرأة يتوجب أن يكون تشغيلهن مصحوبا بتغييرات بنيوية أكثر اتساعا حيث النساء في حاجة إلى عمل حسن الأجر وآمن وإلى تغير في علاقات القوة الجندرية في المنزل وداخل الجماعة بحيث يقاسمهن الرجال المسؤوليات المنزلية، وإلى اتساع القبول بتزايد حركية النساء واستقلالهن. ■

توجه المراسلات إلى ندا كرمانى على العنوان
<nida.kirmani@lums.edu.pk>

< طلاق في الشتات

بقلم خيرى قرشي، جامعة لاهور لعلوم الإدارة، باكستان



زفاف باكستاني في الامم المتحدة، العروس تنتظر بقلق قدوم العريس.
تصوير كافيي قريشي.

لندن وستين آخرين قبل أن تتقدم بطلب الطلاق.

على امتداد زمني طويل، كان ينظر إلى البريطانيين الباكستانيين، على غرار عائلات أخرى من أصول جنوب آسيوية، على أنهم معاقل للعائلة التقليدية بزيجات كثيرة وعدد قليل من حالات الطلاق. ظلت حكايا مثل حكاية سكينه غير مرئية، مخفية بفعل القوالب المعيارية الجاهزة حول «القيم العائلية الراسخة». كثيرا ما يصف الغرباء العائلات البريطانية الباكستانية بمثل هذه الألفاظ. سنة ٢٠٠٧، وبعد قضاء يومين مع عائلة باكستانية في بيرمنغهام، قدّر الزعيم المحافظ ديفيد كامرون (David Cameron) حينها أن العائلة البريطانية الآسيوية «فائقة القوة والانسجام» قائلا «وجدت نفسي أقول إن عموم البريطانيين هم الذين في حاجة إلى مزيد الانسجام مع أسلوب عيش البريطانيين الآسيويين، وليس العكس».

س كَيْتَة ذات الثمانية وثلاثين عاما ولدنية من أصل باكستاني. تزوجت في سن الثامنة عشر من ابن عم لها في لانكشاير، وكان لها ثلاثة أبناء في منتصف العشرينات من عمرها. ولكن حتى قبل ميلاد أبنائها، كان زوجها قد انحرف بما لا إصلاح له. بدأ زوجها بالعمل سائق سيارة تاكسي. وعلى أساس ساعات العمل غير المنتظمة وحرية الحركة التي يسمح بها عمله، استأنف علاقة كان أقامها قبل زواجه مع بريطانية بيضاء، وعاد إلى احتساء الكحول، وانتقل، على ما قالت سكينه، إلى تعاطي المخدرات الثقيلة. لمدة ستة أشهر، امتنعت سكينه عن إخبار والديها بمشاكلها الزوجية ذلك أنه «بالنسبة إلى عائلتي كان حلما وتحقق حيث انتهت (ابنتهم) إلى أن تكون قرينة أحد أفراد العائلة، وهما سعيدان بثلاث أطفال جميلين، وليس هذا الوضع أقل من رائع. ولذلك قلت في نفسي أن ليس لي أن أنكد خواطهم». وحتى عندما التجأت سكينه إلى مساعدة والديها، فقد كان ذلك سنتين قبل أن تغادر منزل حميها في لانكشاير عائدة إلى

ولكن في حالة سكينه مثلما هو عليه الأمر في حالات أخرى كثيرة، يمثل الحذر حيا ل إدخال زوج أم إلى عائلة عسيرة الرعاية بعد، مثبّط قويا تجاه معاودة الزواج.

إذا ما كان اليوم عدد من النساء والرجال يختارون أن يظلوا خارج الزواج بعد الطلاق، فيبدو أن الذين يقدمون على معاودة الزواج يختارون شركاءهم. فمن بين ٦٧ زيجة أولى وصفتها لي مُخبراتي، ٥٨ منها وُصفت على أنها زيجات مرتبة و٩ فقط زيجات عن حب. في مقل ذلك، من بين ٤٩ زيجة ثانية حُدثت عنها، لم تكن إلا ٢٠ واحدة مرتبة ترتيبا تقليديا و٩ زيجات مرتبة عن حب فيها كان التوافق من إنجاز كلا مكوفي الزوج سويا ولكن قدّم إلى بقية الناس على أنه زواج مرتب، و٢٠ زيجة كانت زيجات حب ذاتية الترتيب بين الأزواج والزوجات. وعليه، يبدو أن معاودة الزواج تتطلب قدرا من التودّد والحميمية قبل الزواج وربما كانت هذه الزيجات الثانية مدعومة كذلك من قبل عائلة المطلقين الأوسع.

تجسّد تجربة سكينه اتجاهها آخر يتمثل في أن الزيجات المعادة كثيرا ما تحرق الخطوط العرقية والإثنية والدينية وما بين الكاست. بعد ما يقارب العقد قضته من دون شريك، وقعت سكينه في الحب مع شوخوندر، المطلق الشيخ من أصل هندي وافق شوخوندر على أن يعتنق الإسلام واحتفل الزوج بزواجهما خلال احتفال إسلامي صغير لم تحضره إلا واحدة من أخوات سكينه وثلاثة مدعويين رجال. يبدو هذا التحول نحو العلاقات القائمة على التوافق مناسباً للسياسات اللبرالية ولكن سكينه انتهت عدم رضا مزعج حيث لم يظهر شوخوندر أية علامة على جدية تحوله إلى الإسلام كما لم ينزع غطاء رأسه الذي يعرفه على أنه من الشيخ. نتيجة لذلك لم تجد سكينه الشجاعة لتخبر أبويها عن زيجتها الثانية وهي تعتقد «أن قَدْ فُضي الأمر».

وجدت أن الزيجات المعادة كثيرا ما تكون غير مستقرة. ٩ من ٣٠ مستجوبا الذي أعادوا الزواج ثانية كانوا في زيجتهم المنهارة الثانية أو الثالثة فيما كان العديدون من معيدي الزواج ثانية وثالثة في دراستي مبتسبين لوقوعهم في النزاعات مُدكرين إيانا كم هو خافت ذلك الضوء الذي يلقيه علم الاجتماع على بناء شراكات زوجية ثانية. نحن في حاجة لا فقط إلى دراسة الطلاق بل وأيضا العلاقات غير الشكلية والزيجات المتتالية وكذلك البحث في الكيفية التي بها تتغير معايير الزواج في سياقات الهجرة والانتقال والشتات حيث كان الاتجاه هو النظر إلى «الثقافة التي خلفها المهاجر وراءه» على أنها جامدة. على ما تشير به دراستي، لم يكن الأمر على هذا النحو لا ماضيا ولا حاضرا. ■

توجه المراسلات إلى خيري قرشي على العنوان <kaveri.queshi@lums.edu.pk>

باستعمال المعطيات المتولدة عن التحقيق الوطني الرابع حول الأقليات الإثنية، الذي تم إنجازه خلال منتصف السنوات ١٩٩٠، وجد عالم الاجتماع الكمي رتشارد برتهود (Richard Berthoud) أن نسبة الانفصال والطلاق في صفوف المتزوجين من البريطانيين الآسيويين في حدود ٤ بالمائة وهي نسبة أقل من نصف نسبة البريطانيين البيض الكهول (٩ بالمائة) وأقل من ربع نسبة الكاريبيين السود الكهول (١٨ بالمائة). نظر برتهود إلى البريطانيين الآسيويين على أنهم «عتيقون»، «موالون لجماعاتهم، وتواريخهم وتقاليدهم» صامدين في وجه تيارات الفردنة». ولكن معطيات تحقيق المملكة المتحدة الفصلي حول قوة العمل لسنة ٢٠١٠-٢٠١٣ يظهر أن ما يقارب ١٠ في المائة من البريطانيين الباكستانيين المسلمين والهنود السيخ اليوم منفصلون ومطلقون، كما هم ما يقارب ٨ بالمائة من المسلمين البنغال، و٧ بالمائة من المسلمين الهنود و٦ بالمائة من الهنود الهندوس في بريطانيا، مقابل ما قدره ٢٠ بالمائة من البريطانيين البيض و٢٧ بالمائة من الكاريبيين السود و٢٣ بالمائة من الأزواج مختلطي الإثنيات الكهول في بريطانيا. وعلى الرغم من أن الآسيويين الجنوبيين يظلون أقل ميلا لدى إجراء التحقيقات الاجتماعية من باقي الكهول المقيمين في بريطانيا إلى الإقرار أن زيجاتهم انهارت، فإن الانهيارات الزيجية تزايدت في صفوف الباكستانيين والبنغال المسلمين والهنود السيخ إلى مستويات قريبة من تلك التي كانت تسود في صفوف الساكنة البريطانية البيضاء منذ ٢٠ سنة خلت، في منتصف السنوات ١٩٩٠، وهو التاريخ الذي صار فيه انشغال أتتوني غيدنز حيا ل «مجتمع الانفصال والطلاق» البريطاني موضوع مناقشة واسعة.

بالاستناد إلى دراسة إثنوغرافية أجريت في ما بين ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ثم في ما بين ٢٠١٢-٢٠١٤ في لندن والمدنية الإقليمية الإنكليزية بيبورو، أحاجج بأن الانهيارات الزيجية متزايدة الارتفاع بصد تغير الحياة العائلية في صفوف الشتات الباكستاني، بدءا بتزايد عدد الرجال، بل وبالزيد من النساء، ممن يحجمون عن معاودة الزواج. من بين ٥٢ مطلقا استجوبتهم، ٣٠ أعادوا الزواج لدى وصول عملي الميداني إلى منتهاه، ولكن ٢٢ منهم لم يفعلوا ولم يكن من بين هؤلاء الاثني والعشرين الذين ظلوا من دون معاودة الزواج إلا ستة من الرجال. سكينه مثلا ظلت من دون زوج على امتداد العديد من السنوات بعد انهيار زواجها، وأصرّت على أن تظلّ كذلك. كابدت سكينه من عوارض انهيار مرضي استمر لعدد معتبر من السنوات بعد انتهاء زواجها، ولكن، ومساعدة من شقيقاتها، تمكنت من الفراغ من دورة تدريس للكحول، ومن الحصول على شهادة مُدرّسة مساعدة وبدأت العمل، متممة مقادير الضمان الاجتماعي التي كانت تعتمد عليها، بل مستعيضة عنها أحيانا. لم تعد سكينه تلك الكنة التي «أعدها» والداها أن تكونها، حيث تجاهلت نصيحتها بأن تعيد الزواج لسنوات طويلة. «في البداية كرهت الرجال، كرهتهم بحق، لم أكن أطيق أن أقف إلى جانبهم أو أن تصل راحتهم خياشيمي». بعض المطلقات قلن لي إنهن أعدن الزواج من أجل منح أبنائهم عائلة ثنائية الوالدين «مناسبة»،

< رهاب الإسلام

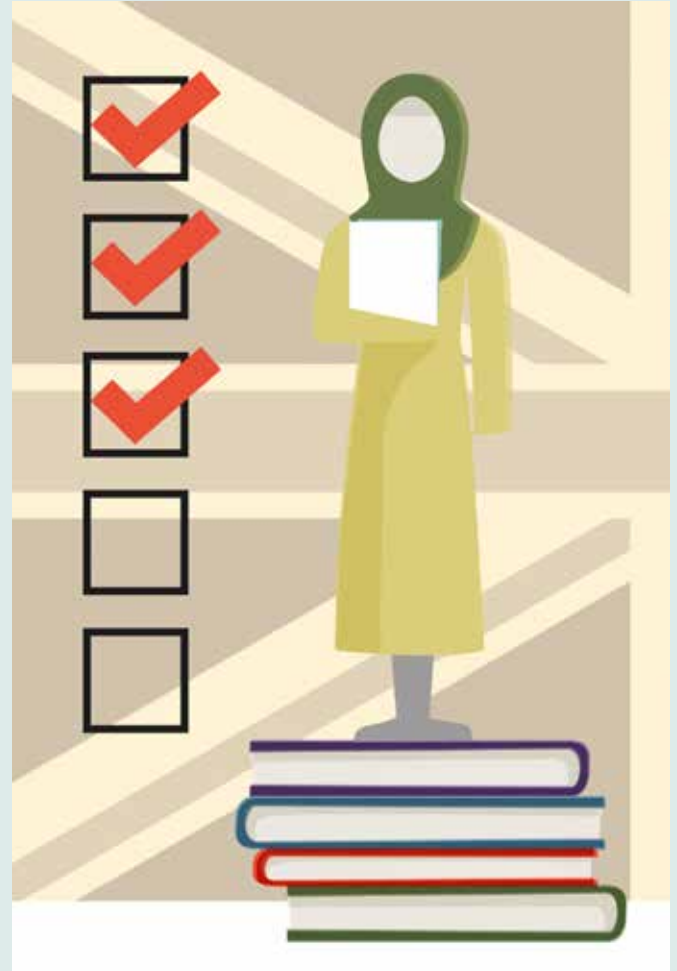
والأجندة الأمنية البريطانية

بقلم تانيا سعيد، جامعة لاهور لعلوم الإدارة، باكستان

ت م إدراج قانون التصدي للإرهاب لسنة ٢٠١٥ عقدا بعد تفجيرات لندن التي حدثت في ٧-٠٧-٢٠٠٥ وإن كانت سياسات تصدُّ للإرهاب أخرى كانت قد ركزت هي أيضا على المؤسسات التربوية. التلاميذ المسلمون متعودون إلى حدٍّ ما على اعتبارهم «مشتبه بهم». وحسب تقرير الحكومة البريطانية الاستراتيجية الوقائية (PREVENT STRATEGY (٢٠١١)) كان مستخدمو الأمن عملوا بعدُ مع المؤسسات التربوية لتأطير التلاميذ «المحفوفين بالمخاطر». كانت ثمة بعض الحالات ومنها حالة خريج جامعة لندن عمر فاروق عبد المطلب الذي حاول أن يستهدف طائرة متجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وحالة طالب سابق آخر، واسمه روشونارا شودري، طعن سياسيا بريطانيا ثأرا للعراق وبعضا من الشباب الطلابي الذين سافروا للاتحاق بالدولة الإسلامية في العراق والشام التي حفزت المزيد من التخوف من الهوية المسلمة المتعلمة. ولكن القانون الجديد جعل الرقابة على الجامعة واجبا قانونيا. وبدلا من أن تتجه هذه السياسة إلى مراقبة الطلاب المسلمين هي تنفرهم وهو ما يؤدِّي، وبالسخرية الوضع، إلى خلق مناخ من تزايد الأمان. وفيما ينظر إلى الذكر المسلم على أنه خطر داهم تراوح الأنثى المسلمة بين أن تكون ضحية أو عنصرا راديكاليا باديا للجميع من وراء الحجاب.

استقصت دراسة أجريت في ما بين ٢٠١٠ و ٢٠١٢ سرديات بيوغرافية لأربعين طالبة ومتخرجة مسلمة من الجامعات البريطانية، متفحصا تجاربهن مع رهاب الإسلام وأجندا الدولة البريطانية الأمنية. اشتملت الدراسة التي أجريت في زمن كانت فيه الهوية البريطانية المسلمة الباكستانية تعتبر فائقة الاحتباب، على طلاب بريطانيين من أصول باكستانية وباكستانيين غير بريطانيين يدرسون في أكتلرا ونساء مسلمات لباسهن يعبّر عن «درجات مختلفة من التدين» متدرجا من (غطاء الوجه) النقاب إلى غطاء الرأس (الحجاب) والرداء الطويل (الجلباب) والقميص الباكستاني التقليدي (كميص) مع السروال (شالوار)، وصولا إلى مسلمين ممارسين للشعائر من دون خصوصيات هوياتية جسمانية. ركزت الدراسة على مجموعات الطلاب الإسلاميين (م ط إ) الذين انتقدوا بسبب فشلهم في مجابهة اكتساب الصفة الراديكالية في المجمعات الجامعية. كما تم استجواب موظفي الرعاية، وممثلي نقابات الطلاب ورؤساء مجموعات الطلاب الإسلاميين.

اختلفت تجارب الفتيات على أساس المظهر الفيزيائي. من دون مفاجأة، جلب النقاب الانتباه حيث روت الشابات أنهن تُودين أو سُمين «متطرفة» أو «زوجة أسامة بن لادن» باعتبار الحجاب علامة فيزيائية على ديانة وهوية بغضبتين. وروت المستجوبات أنهن كن عرضة لتشويهات عنصرية تكشف عن المتحدث أكثر مما تكشف عن المستهدف من الحديث وعلى الأخص عندما يطلق لفظ «سحاقية» بوصفها شتيمة توجه لحاملات النقاب أو الحجاب من المسلمات. باستخدامها شتيمة، تكشف هذه اللفظة الانحياز المعياري المحايي للمتغابرين جنسيا لدى المصابين برهاب الإسلام حيث تصير المرأة المسلمة غير عادية على اعتبار ممارستها للتمييز. على نقيض ذلك، شعرت المسلمات من غير ذات العلامات الهوياتية الدينية الواضحة أنهن «غير مسلمات كفاية» بالنسبة



رسم توضيحي بواسطة أروبو.

يتزايد جذب المؤسسات التعليمية البريطانية نحو أجندا الدولة الأمنية. حسب قانون التصدي للإرهاب وحفظ الأمن (ق م إ أ) لسنة ٢٠١٥ على المؤسسات التربوية «واجب قانوني» في الإعلام عن التلاميذ المعترضين معرضين إلى «مخاطر» تحوّلهم إلى الراديكالية. ملامح أو عوارض «اكتساب الصفة الراديكالية» هذه عسيرة التحديد، ولكن الواضح هو أن التلميذ «الهش» هو على الأغلب تلميذ مسلم. والأمر الأكثر إشكالية من ذلك هو أن التطرف، وإن كان غير عنيف، يمكنه هو أيضا، أن يجعل الشخص مشتبه به إذا ما كانت تلك الأفكار التي يحملها مناقضة «للقيم البريطانية»، مع ما يعنيه ذلك من أن هذه الأفكار تكون على الغالب موضوع كتم في الجامعات بدلا عن أن تكون موضوع تحدُّ ومناقشة.

أو وبساطة من خلال تحدي الأفكار المسبقة حول الإسلام، حاول الطلاب المسلمون أن يغيروا المواقف. وفيما رفض بعض الطلاب وزر تأكيد «المعيارية» أو البراءة، ليس للمرء أن يبغض حق الجهود التي بذلها الطلاب المسلمون وغير المسلمين سواء بسواء من أجل مقاومة الأجنحة الأمنية المستشرية. أظهرت العديد من الجامعات انتباهها لـ «واجب الرعاية» تجاه الطلبة وعلى الأخص واجبهم في أن يؤمنوا «حرية التعبير» و«الواجب القانوني» في الإخبار عن أي طالب يُحتمل أن يكون في وضع «المحفوف بمخاطر» التحول نحو الراديكالية. ولكن، واجب الرعاية هذا كان عرضة للخرق في العديد من المرات، مثلما كان عليه حال محمد عمر فاروق، الطالب في جامعة ستافوردشاير الذي أخبر موظفو الجامعة السلطات أنه كان يقرأ كتابا مدرسيا عن الإرهاب، ورضوان ساير الذي أخبر عنه أنه قام بتنزيل دليل عملي من إنجاز تنظيم القاعدة (وهي الوثيقة التي كانت موجودة حينها في رفوف الكتب) لغاية بحثية، وعدد آخر من حالات تلاميذ المدارس الذين أُخبرت السلطات عنهم.

سوف يستمر جذب الجامعات نحو الانخراط في أجنحة الدولة الأمنية كما اتضح ذلك من خلال تبنى المجلس البريطاني لتمويل التعليم العالي لاستراتيجية تهدف إلى وضع «واجب قانوني» جامعي تحت معنى ق ت إ أ لسنة ٢٠١٥. عبر الطلبة المسلمون الذين تم استجوابهم ضمن هذه الدراسة عن الاستعداد للتحدث مع الموظفين الأمنيين طالما لم يكونوا محل ريبة مستمرة. لقد أقرروا أن المشكلة، وإن رفض معظم البريطانيين المسلمين الشباب مجموعات من قبيل الدولة الإسلامية بالعراق والشام، جديرة المواجهة. وبالفعل عبر أغلب المستجوبين عن استعدادهم لمواجهة الأمر داخل المجموعات الجامعية. ولكن من خلال جعل كل الطلاب المسلمين محل شبهة، من خلال تعزيز ثقافة اللأمان حيث يتم إبراز وجهات النظر المثيرة للجدل من دون مواجهتها بالتحدي، تخلق الجامعة مناخا يصير فيه الطلبة المسلمون ذوي هشاشة تجاه رهاب الإسلام والتمييز، بحيث تصير الجامعات في وضع محفوف بمخاطر الفشل في مراعاة «واجب الرعاية» تجاه الطلاب المسلمين وتكون حيال خطر التحول إلى مجرد سن آخر في ترس جهاز الدولة الأمني. ■

توجه المراسلات إلى تانيا سعيد على العنوان <taniasaeed@lums.edu.pk>

إلى النظرة غير المسلمة وشعرن أن عليهن أن يبررن معتقداتهن. على أن المظهر الباكستاني أطلق القوالب الجاهزة حول الباكستانية غير المتعلمة، المضطهدة ثقافيا، ضحية الثقافة البدائية التي تدعم القتل من أجل الشرف والزيجات المفروضة.

كابدت الطالبات هذه التجارب داخل المجموعات الجامعية وخارجها ولكن أعضاء مجموعات الطلبة الإسلاميين كانوا مخصصي الوضع. كثيرا ما كان على أعضاء مجموعات الطلبة الإسلاميين من الذكور والإناث أن يدافعوا عن أنفسهم لا تجاه إدارات الجامعات المتوجسة من التظاهرات والخطابات الطلابية فحسب بل وكذلك ضد من يعتبرون أنفسهم مسلمين «معتدلين». وصف المستجوبون الكيفية التي بها يتفادى المسلمون «المعتدلون» تظاهرات مجموعات الطلبة الإسلاميين مخافة أن يتم وصمهم على أنهم متطرفون، فيما وصف أعضاء مجموعات الطلبة الإسلاميين كيف تتم تسميتهم إرهابيين معبرين عن الخشية من أن يكون معارضوهم مؤطرين من قبل وكالات الاستعلامات أو جواسيس متسللين. كما وصف العديد من المستجوبين الكيفية التي بها تؤدي الخشية من الوصم بالتطرف إلى الرقابة الذاتية حيث تجنّب بعض الطلبة الحملات السياسية حذرًا اعتبارهم راديكاليين.

كما كشفت روابط المسلمين الباكستانيين عن نوع آخر من الهشاشة حيث صاروا «عرضة للرقابة الفائقة» في زمن كان ينظر فيه إلى الهوية الباكستانية بريية أكبر بسبب «الحرب على الإرهاب» التي كانت تخاض على الأرض الباكستانية. قد يكون بعض الطلاب تفادوا القضايا السياسية ذات الصلة بباكستان ولكنهم ظلوا منخرطين في القضايا ذات العلاقة بالربيع العربي أو فلسطين، فيما قال آخرون إنهم كانوا يكذبون بشأن جنسيتهم، وعلى الأخص بعد ٢٠٠٧-٢٠٠٥.

كشفت هذه النتائج أنه قد يكون للجماعات المسلمة المختلفة تجارب مختلفة مع الخطاب الأمني لا على أساس تدينهم فحسب بل وكذلك على أساس هوياتهم الإثنية أو القومية. إن المنع الذي رفعه الرئيس دونالد ترامب سنة ٢٠١٧ في وجه المسلمين المنحدرين من بعض البلاد الإسلامية، مثله مثل تركيز أجنحة التصدي الكوني للإرهاب على سوريا والمنطقة المجاورة، يبرهن على الإجابات المختلفة التي تواجهها الهويات المسلمة المختلفة في سياق اجتماعي سياسي متحول.

ولئن أظهرت الدراسة أن مختلف درجات التدين تهندس مستويات الريبة والتمييز التي تشهدها الحياة اليومية، فإنها أظهرت كذلك أن الطلاب الشباب حاولوا بنشاط أن يعلوا من الوعي المضاد للتصورات الجاهزة. من خلال «أسبوع الوعي الإسلامي»

< سياسات البنية التحتية

بقلم أمان جعفر، جامعة لاهور لعلوم الإدارة، باكستان

جامعو القمامة يتادفون للعثور على مواد قابلة للتدوير قبل أن تجمع شاحنة نفايات أوزباك النفايات من المكبات. تصوير خورام صديقي.



للمواطنين. وحتى في ما يهتم البنية التحتية، تركز المشاريع من قبيل ر أ ص ب على احتياجات الشركات الكبرى من البنية التحتية متجاهلة الضرر الذي يلحق ما يسمى القطاع غير المنظم بل متسببة فيه، وهو القطاع الذي يستخدم معظم الباكستانيين الفقراء، مصعدة ما يسجله الاقتصاد الباكستاني بعداً من أشكال اللاتساوي.

خذ لك مثلاً خطة التصرف في النفايات الصلبة في لاهور. سنة ٢٠١٠ خصصت حكومة البنجاب تجميع نفايات لاهور ونقلها وتخزينها لفائدة مؤسسة شركة التصرف في نفايات لاهور (ش ت ن ل) بوصفها شركة عمومية. على أثر ذلك أسندت الشركة العمليات إلى شركتين متعددي الجنسيات ذات أصول تركية هما أوزباك والبيرق اللتان تدفعان ما يقارب ٢٠ دولاراً أمريكياً لكل طن من النفايات تودع في مصبات ش ت ن ل. جلبت المشاريع الحالية لتشديد طرقات جديدة والتوسع في الطرقات القديمة أعيد رسم مساراتها أرباحاً كبيرة لشركتي أوزباك والبيرق لأن الشبكة الطرقية معادة التصميم تمكن أساطيل شاحنات النفايات وبقية العربات من الجولان بفعالية أكبر.

أحد مراكز عمليات أوزباك موجود على مقربة من طريق لاهور الدائرية (ط ل د) وهي طريقة سريعة ذات ستة ممرات حديثة التشييد. تجمع فضلات عدد من المناطق المحلية وتنقل إلى مركز أوزباك على متن أسطول من شاحنات التجميع وهي على الأغلب شاحنات فضلات كبيرة الحجم مستوردة وذات تكنولوجيا تسمح باللف المضغوط للنفايات (وبالنسبة إلى الحارات الأضيق، تستخدم الشركة عدداً قليلاً من العربات الأصغر حجماً، مركبة محلياً تم تعديلها بحيث تزود بتكنولوجيا مختصة). وعندما يتم الفراغ من نقل الفضلات إلى مركز أوزباك تحوله آلات تحميل إلى شاحنات قمامة ضخمة تنقله إلى مركز تجميع النفايات المملوك لش ت ن ل في لاهور، وهو الموجود على مقربة مناسبة من الطريق الدائرية. من الواضح إذاً أن ط ل د مكون

نطلافاً من العقد الأخير للقرن العشرين، تم تحويل الاقتصاد الباكستاني نحو الخصخصة ورفع القيود، نحو اقتصاد نيوليبرالي تمت استدامته من قبل حكومات مختلف الأحزاب والدكتاتوريات العسكرية. ولكن، وعلى الرغم من الوفاق الشامل للنخبة السياسية، تميزت حكومة الرابطة المسلمة الباكستانية-نواز (ر م ب-ن) الحالية عن باقي الأنظمة بتركيز أساسي على البنية التحتية. ومنذ السنوات ١٩٩٠، بنت حكومات ر م ب-ن سياستها الاقتصادية واستراتيجيتها السياسية على «تطوير» البنية التحتية وما شمل، خلال الفترة القريبة الماضية، التأكيد على الرواق الاقتصادي الصيني الباكستاني (را ص ب) الذي راهنت عليه الحكومة على أنه «تغيير في قواعد اللعبة» سيرفع جذريا من الثروات الاقتصادية الباكستانية.

تعد الحكومة الباكستانية بأن تكون مشاريع هذه الطريق الجديدة، والسكة الحديدية، والطاقة، الممولة رئيسياً عن طريق قروض من الحكومة الصينية والمشيدة من قبل الشركات الصينية على الأغلب، ستجلب التمويل الأجنبي والمحلي، بما يخلق فرص تشغيل واقتصاد جديدة للباكستانيين. ولكن هذه الاستراتيجية الاقتصادية تنبني على افتراض أن يكون الإنفاق الواسع على البنية التحتية لا غير دافعا للنشاط الاقتصادي على الرغم من التذليل المهزوز الذي تفيد به التجارب السابقة، بما في ذلك الاستخدام المحدود للطريق السريع لاهور-إسلام آباد التي كانت شيدت في ظل حكومة ر م ب-ن سابقة خلال السنوات ١٩٩٠.

البراهين الداعمة من مختلف أنحاء الكون تفيد أن مشاريع البنى التحتية الضخمة تكون بالأساس لفائدة المستثمرين الأجانب والشركات الكبرى. وفي بلد منهار في الخدمات العمومية، وتصنف أنظمة التعليم والصحة فيه ضمن أسوأ المراتب العالمية تتجاهل مثل هذه الأولويات الإنفاقية المنحرفة الحاجات الحقيقية

الهشاشة، أثر مهدد المداخل الشحيحة لئابشي القمامة. فقد مس ط ل د مثلا بآثاره المدمرة مداخل نابشي القمامة من وجوه عديدة. فوسائل النقل السائدة لديهم أي العربات التي تجرها الأحمره والدراجات غير مسموح بها على ك ل د، بما يجبرهم على سلوك طرق جانبية شديدة الازدحام. ثانياً يتطلب العمل في نبش القمامة من القائمين به قطع ك ل د بصفة متواترة، وبما أن تقاطعات عبور الطريق موجودة على بعد أميال، فإنهم يجدون أنفسهم مجبرين على قطع مسافات طويلة للوصول إليها أو على المخاطرة بقطع الطريق على الأقدام في غير المواضع المحددة أمام السيارات المارة بسرعة عالية. وعليه، وعضاً عن أن تيسر عمل نابشي القمامة صارت الطريق السريعة الجديدة حاجزا في وجوههم ووزرا إضافيا على كواهلهم.



: مركز لجامعي القمامة حيث يفرزون النفايات التي جمعوها من المدينة. تصوير خورام صديقي.

بصفة غير مباشرة، تمنح ط ل د المزايا كذلك لشركات النفايات التي كثيرا ما تتعارض مصالحها مع مصالح نابشي القمامة. ففي العديد من الأحياء، توقفت العائلات عن دفع مقابل رفع فضلاتهم إلى جامعيتها باعتبار تولي الشركات رفعها من على ناصية الشارع. بل إن أساليب جمع القمامة التي تعتمد عليها الشركات تجعل النفايات بعيدا عن منال جامعيتها من خلال تقليص الزمن الفاصل بين نوبة رفع وأخرى، ذلك أن الشركات تعتبر عمل جامعي القمامة عقبة تعرقل عملياتها.

مركزي في العملية يوفر لأوزباك مدخرات هائلة من الوقود والوقت واليد العاملة.

وعليه، ساعدت تطورات البنية التحتية في طرق لاهور شركات النفايات على غنم أرباح مضمونة ومتصاعدة فيما يجابه جامعو القمامة تحديات اقتصادية جديدة. ولئن كان التصرف الفعال في النفايات في مدينة كبيرة ومتعاطمة مثل لاهور يتطلب شاحنات نفايات والتكنولوجيا التي تصاحبها فإن خصوصية هذا القطاع كانت من دون اعتبار مصادر عيش المواطنين الفقراء والمهمشين مضيقة إلى همهم غمًا.

تتناقض عمليات أوزباك معقدة التكنولوجيا كليا مع شكل عمل جامعي النفايات وملتقطي القمامة «غير المنظمين» الذين يجمعون النفايات والمواد القابلة للرسكلة (Recycling) من ضواحي المدينة، حاملين إياها على القدمين، وعلى العربات التي تجرها الأحمره وعلى الدراجات الهوائية والنارية. البعض منهم يجمعون القمامة بابًا فبابًا بمقابل شهري زهيد فيما ينش آخرون أكداًس القمامة على جوانب الطرق وفي المصبات باحثين عن أشياء قابلة للرسكلة. وفيما تمنح أوزباك نابشي القمامة من دخول مراكزها، من المهم أن نشير إلى أن معظم مصبات القمامة التي تديرها الحكومة مفتوحة في وجه النابشين بحيث يقومون هم بالأعمال القذرة التي يتطلبها فرز الأشياء التي يعاد استعمالها وتصنيفها، من القوارير، والكاغذ، والورق المقوى والبلاستيك أو المعدن. وعند ذلك تباع هذه الأشياء إلى أصحاب أعمال رسكلة صغيرة يتولون لاحقاً تصنيفها قبل التوفيق في بيعها إلى وحدات صناعية صغيرة تحولها إلى مواد قابلة للاستعمال.

ليس التصرف في النفايات إلا واحدة من الصناعات التي زادت فيها البنية التحتية العمومية الجديدة من تصعيد مظاهر اللامساواة في باكستان حيث لم يكن للمجموعات المهمشة اقتصاديا قولاً لا في التخطيط ولا في التصميم. ومع ذلك، ثمة سبب للتفاؤل ذلك أن الجماعات قليلة الدخل حوّلت البنية التحتية إلى عماد أساسي للمواطنة. فقد كشف بحثنا أن عدداً من التبعثات استخدمت الاحتجاجات واستراتيجيات سياسية أخرى بحيث نجحت في المطالبة بتحسين البنية التحتية في مناطق الدخل المتدني. ومن ثم يبدو أن التحالفات مديدة العمر التي ربطت بين الموارد العمومية الباكستانية ومصالح الشركات من خلال مشاريع البنية التحتية مقبلة على مواجهة تحديات سياسية جديدة يرفعها في وجهها المواطنين. ■

ولكن، وعلى الرغم من كونهم العمود الفقري لصناعة الرسكلة، مؤدّين أعمالاً شاقة جداً في أكثر الظروف عسراً في التحمل وخطراً، يجد نابشو القمامة موقعهم في أسفل هذا الاقتصاد، متحصلين على عوائد رهيبة الانخفاض والتقلب مكابدين الوصم والتمييز الاجتماعيين ذوي الصلة بمهنتهم. ومن غير المفاجئ أن يكون معظمهم مُصنّفًا في أدنى درجات سلم تراتب شرائح مدينة لاهور الاجتماعية.

بصفة مباشرة وغير مباشرة، كان لتحويل البنية التحتية الطرقية للاهور، فضلاً عن أنه أضاف المزيد من البؤس إلى حياة الناس الذين كانوا بعدُ يعانون من

توجه كل المراسلات إلى أمان جعفر على العنوان <amen.jaffer@lums.edu.pk>

< رؤية زيغمونت باومن الأخلاقية

بقلم بيتر ماك ميلور (Peter McMylor)، جامعة مانشستر، المملكة المتحدة

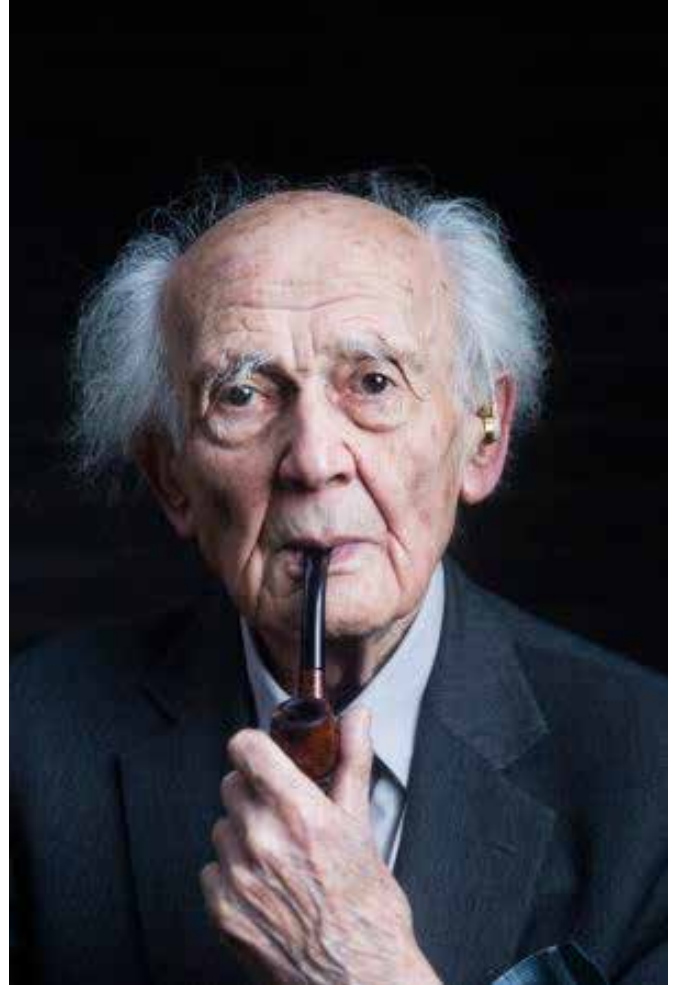
ت وفي عالم الاجتماع البولوني زيغمونت باومن (Zygmunt Bauman) في سن ٩١ حيث انتهت المسيرة الباهرة لواحد من علماء الاجتماع الرائدة في العالم المعاصر. من العسير عسرا بالغاً تلخيص حياة مثل هذه الوجوه الحيوية وعملها ولكن من المحق تماماً القول، مثلما أوضحت ذلك كيت تيستر (Keith Tester)، إن «أمثال زيغمونت باومن لن يوجدوا في المجال الأكاديمي مجدداً أبداً. هو واحد من جيل مثقفي أوروبا الوسطى والشرقية الذين عاشوا بحق كوارث القرن العشرين. لقد كابد ما سيكتب عنه الآخرون».

ولد باومن سنة ١٩٢٥ لعائلة يهودية في بوزنان، ببولونيا، وأجبر هو عائلته على اللجوء إلى الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٣٩ هرباً من الجيوش النازية الغازية. بعد ذلك بأربع سنوات التحق بالجيش البولوني في الاتحاد السوفييتي محارباً على الجبهة الشرقية. وعلى الرغم من إصابته عاد إلى القتال ملتحقاً بمعركة برلين سنة ١٩٤٥.

في بولونيا ما بعد الحرب، حصل باومن على ترقية سريعة حيث صار قائداً عسكرياً وضابطاً سياسياً. في تلك الفترة كان شيوعياً مثالياً ولكن إيمانه بالحزب عانى من اهتزاز عنيف في بداية السنوات ١٩٥٠ عندما نُحِّيَ من القوات المسلحة خلال حملة تطهير معادية للسامية. وسرعان ما تحول نحو مسيرة أكاديمية حيث صار، سنة ١٩٥٤، مدرس علم اجتماعي في جامعة فرصوفيا. أنجز مسيرة أكاديمية موفقة في علم الاجتماع، ناشراً في طيف واسع من المواضيع، وفي منتصف الستينات احتل كرسي علم الاجتماع العام في جامعة فرصوفيا.

ولكن يبدو أن باومن كان بعدُ محل اعتبار من السلطات على أنه ماركسي مراجع (يقول الخط السائد أنه «تحريفي») كما تترجم في الأدبيات الشيوعية العربية (المترجم)، وعلى الأخص بعد أن أنتج نصوصاً بدت بتشككة حيال بعض مظاهر حال المجتمعات الاشتراكية بما في ذلك مقال حول حدود التخطيط. لم تكن وضعيته آمنة البتة وضمن حملة تطهير معادية للسامية أخرى سنة ١٩٦٨، أُقيل هو وخمسة أساتذة آخرين من جامعة فرصوفيا. بعد ذلك العام غادر باومن وعائلته بولونيا وبعد سلسلة من المراكز الجامعية المؤقتة التي احتلها في إسرائيل وأستراليا وكندا استقر أخيراً في بريطانيا. ومنذ ١٩٧١ حتى تقاعده عمل أستاذاً لعلم الاجتماع في جامعة ليدز.

بعد استقراره بأمان في ليدز، سرعان ما ضمن باومن لنفسه موقع الوجه الأليف في علم الاجتماع البريطاني. كانت معرفته بالعديد من الألسن الأوروبية وكذا تمكنه من النظريات الفلسفية والعلمية الاجتماعية يعينان أنه كان جاهزاً للمساعدة في تحفيز الانتباه ضمن الاهتمام النظري القارّي. خلال السنوات ١٩٨٠ كان باومن يعتبر وجهها أساساً في استقصاء ما كان يسمى حينها «ما بعد الحداثة». ولكن، سرعان ما بدأ باومن يعي مخاطر الانحسار في ما كان يُؤسس له حينها من تأطير ثقافي، لا سياسي لا بل رجعي. وبغية الحفاظ على موقف



زيغمونت باومن.

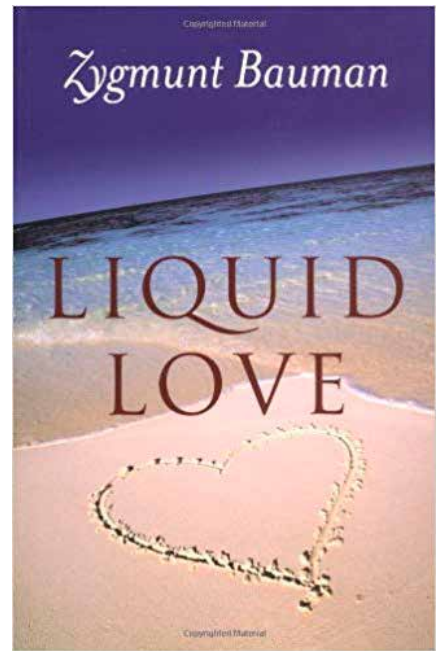
بعد نشر إبتيقات ما بعد حداثة سنة ١٩٩٣ صار باومن مؤثراً في إبراز دلالة علم اجتماع الإبتيقات. قاده تشككه العميق حيال نظرة علم الاجتماع التقليدية للمسؤولية الأخلاقية، ذاك الذي أطلقته فظاعات القرن العشرين الغائرة التي كان شاهداً شخصياً على البعض منها، نحو التزام أخلاقي مستدام مع عمل الفيلسوف وعالم الديانات إيمانويل ليفيناس. وقد شجع هذا المشروع باومن على أن يطور ما يمكن أن نسميه فينومينولوجيا أخلاقية، فيها تُفهم منابع الفعل الأخلاقي على أنها أساسية، مكونة لما هو إنساني وسابقة الوجود على سرورة التنشئة الاجتماعية. كان عمل باومن على الإبتيقيات مثار جدل عميق باعتباره تحدياً لعلماء الاجتماع. ولكن التركيز الباومني السوسولوجي (أكثر منه فلسفي) على قوة الإضرار التي لدى المؤسسات ونزعتها نحو الحدّ من القدرة الأخلاقية للناس وتقليصها، لامعٌ وملحٌ في آن معاً. سيظل عمله مقروءاً من كل علماء الاجتماع الذين يأملون في أن يكون الاختصاص أكثر من مجرد علم إداري. ■

نقدي تجاه النظام الاجتماعي الذي كان آخذاً بالصعود في تلك اللحظة الفاصلة، استقر باومن على الصورة الاستقصائية التي أسماها «الحداثة السائلة». مبتدئاً بكتاب الحداثة السائلة سنة ٢٠٠٠، استكشف باومن آثار إضفاء الصبغة السلعية والفردنة اللتين ميزتا المشروع النيوليبرالي الواسع، مستشعراً على الدوام ذات الحساسية تجاه المعاناة والأضرار التي كبدتها تلك السيرورات للعديد من الناس.

كانت نقطة تركيز كل عمل باومن اللاحق هي طبيعة الحداثة ذاتها. الكتاب المحوري الذي أبرز هذا التحليل هو دراسته التي حازت الجوائز تحت عنوان الحداثة والهولوكست (١٩٨٩)، وهو عمل رائد في علم الاجتماع تحصل به على جائزة أملفي (Amalfi Prize). يركز الكتاب على القدرة الهائلة على فعل الشر الكامنة في المشروع الحداثي من خلال القدرة التنظيمية «المعقلنة» المنبثقة في المجتمعات الحديثة. ومنذ ذلك التاريخ صار كل عمله محملاً بشحنة أخلاقية واضحة.

< زيغومونت باومن، اليوتوبي المتشكك

بقلم ماشييج غدولا (Maciej Gdula)، جامعة فرسوفيا، بولونيا



يسر لنا أن نصوص تاريخ حياة زيغومونت باومن على أنها شبيه بسردية سائدة لأنتلجنسيا القرن العشرين البولونية. بعد تجربة الحرب الصادمة، انخرط الجيل المأخوذ بالمشروع الشيوعي، لفترة، في محاولات لإصلاح الاشتراكية القائمة آنذاك قبل أن يكتشف طبيعته الاستبدادية غير القابلة للتغيير. لاحقاً، ستكون نفس هذه الأنتلجنسيا منخرطة في إسقاط الحكم الشيوعي سنة ١٩٨٩. وفي الأخير، احتفلت بنصرها متخذة دوراً لها لتعليم الناس كيفية استخدام الديمقراطية بوصفها هدية عسيرة التقبل.

من المبهج أن زيغومونت باومن لا يناسب هذا التاريخ أو هذا المسار الذي يتوي خلفه. وعلى الرغم من أنه كان منغمساً في التاريخ، فإنه لم يتبع أبداً تياراته الرئيسية. ولئن كان حساساً تجاه التغيرات التاريخية فقد عمل على أن يحافظ على نهجه هو الخاص. يمكن أن نحدد منظوره على أنه طوباوية متشككة إذ كان

باومن لدى تحليله النظام الاجتماعي كشافاً على الدوام لعناصر اليوتوبيا التي تمكّن من الحفاظ على بني الهيمنة، ولكنه، وفي الآن نفسه، كان يناهز اليوتوبيا من أجل تعزيز نقده والدفاع عن التغيير الاجتماعي. تنغرس جذور هذا المنظور عميقة في تجربة باومن في بولونيا ما بعد الحرب وهي تثير كامل عمله اللاحق.

< الستالينية، تجربة غير متجانسة

في بولونيا على الأقل، ومن دون شك، يمكن العثور على جرد الحساب الأهم للالتزام الأنتلجنسيا مع الستالينية في ما بعد الحرب في كتاب العقل المأسور من تأليف تشيزلاف ميلوش (Czesław Miłosz) الذي حصل لاحقاً على جائزة نوبل للأدب. يقدم الكتاب الشريحة البولونية المتعلمة على أنها حرمت من الدين وعصفت بها العدمية. تلافى الشيوعية هذا الافتقاد مانحة تفسيراً مقنعا للعالم وموفرة للمثقفين بعض الأمل في إعادة بنائه. كانت الماركسية مركبة بما فيه الكفاية بحيث تُغوي العقول الصقيلة مانحة نوعاً من القرب لكل من السلطة السياسية والشعب. يصف ميلوش الالتزام بالشيوعية والممارسات الستالينية بالفاظ شبه دينية ومن ثم يفسر حماسة المثقفين الشباب واندفاعهم نحو وعد النظام الجديد.

يحتمل أن تكون القصة متوافقة إلى حد ما مع تجربة نخبة ثقافية جديدة ملتزمة بعمق بالستالينية ولكنها لا يمكن بالتأكيد أن تكون صالحة لفهم كل الطرق التي قادت إلى الستالينية أو الطرق المختلفة التي شهدتها التجربة. بالنسبة إلينا كان ذلك ذا دلالة بالغة في علاقة بجوليان هوشفيلد الوجه ذي الأهمية الفائقة بالنسبة إلى زيغومونت باومن الشاب وكل حلقة علماء الاجتماع الماركسيين في جامعة فرسوفيا بمن فيهم جيرزي وياتر (Jerzy Wiatr) وماريا هيرزويتش (Maria Hirszowicz) وفلودزيميرز ويزولوسكي (Włodzimierz Wesolowski) وألكساندرا

جازينكا كانيا (Aleksandra Jasiska-Kania). في بداية السنوات ١٩٥٠، نادى هوشفيلد بحذف علم الاجتماع من الجامعة بوصفه علماً بورجوازي لا يمكن السماح به في دولة اشتراكية. لا يتناسب هوشفيلد مع وصف ميلوش بالضرورة ذلك أنه كان عالماً وناشطاً في الحزب الاشتراكي البولوني منذ ما قبل الحرب، وأمل في ما بعد الحرب في أن يصير من الممكن إدارة أحزاب اشتراكية حرة في ظل الحكم الشيوعي. وعندما صار واضحاً أن ستالين خطط لتصفية كل الأحزاب التي ظلت مستقلة عن موسكو، ألح هوشفيلد على الحزب الاشتراكي البولوني على أن ينصهر مع حزب العمال الشيوعي البولوني، وهو ما تم سنة ١٩٤٨ بتأسيس حزب العمال البولوني الموحد. لم ينبع التزام هوشفيلد بالستالينية من حماسة إيديولوجية بل من خيار استراتيجي إزاء تقلص هامش المناورة السياسية. ولكن آماله في التمكن من الاستمرار في نشاطاته السياسية ضمن الحزب الجديد لم تُجْدِ نفعاً. على الرغم من كونه عضواً في البرلمان فإنه سرعان ما صار إلى التهميش وإن كان استمر في نقد النظام بوصف ذلك جزءاً من أنشطته الأكاديمية وعلى الأخص عندما انتهت الستالينية في ١٩٥٦. نادى هوشفيلد بتحليل آليات الاغتراب في ظل الستالينية، وعمل على أن يأخذ بنظر الاعتبار دور البرلمان بوصفه مكملاً لمبدأ المركزية الديمقراطية وتبعث المجلة الأكاديمية الاشتراكية الوحيدة المخصصة للسياسة: دراسات اجتماعية سياسية.

كان لتجربة مؤطر باومن بعض تأثير في فهمه لحقيقة الاشتراكية كما كانت قائمة. وعلى الرغم من أن باومن كان في نوع من الغموض على ضفة الاشتراكية خلال نزاع الحرب الباردة بين الرأسمالية والاشتراكية، فإن كتاباته ومواقفه تعبر عن بعض الاحترازات. على مسار الطريق التي رسمها هوشفيلد كان باومن يحارب على جبهتين إذ كان ينقد الرأسمالية بوصفه عالماً

اجتماعيا اشتراكيا وكان يرفض أن يرضى عما كان في بناء الاشتراكية مشيرا إلى معايبها من دون أن يختزل ذلك في استمرار بقايا أجهزة الرأسمالية القديمة وعوائدها.

< ناقد اشتراكي للاشتراكية

في الكتب التي كتبها باومن بعد ١٩٦٨ كانت الرأسمالية وكذا الاشتراكية تعالجان على أنهما مجتمعات صناعية وكان ذلك يعني أنهما تتميزان بالإنتاج الجماهيري وتنامي الطبقة العاملة والمنظمات البيروقراطية الكبرى. وعليه لا يمكن فهم المجتمع الاشتراكي فهما كاملا معزل عن معرفة المجتمعات الرأسمالية.

أعمال باومن في تلك الفترة تتميز بعمله الجهد على الاستيعاب النقدي لميراث علم الاجتماع الغربي ضمن الثقافة البولونية بهدف خلق إطار نظري به يحلل المجتمع الاشتراكي. يختلف هذا المجتمع ولا شك عن الرأسمالية في ما يهتم تنظيم الملكية وآليات تركيز الهرميات وفكرة التحديث الذي يحدث في ظل الرأسمالية تحت دكتاتورية الرأسماليين لا بفعل وضع مُخطّط اشتراكي مركزي. ولكن، على كلا جانبي الستار الحديدي، كنا نشهد انحطاط السلطة واغتراب العمل وتدني الإحساس بالروابط بين سيرة الحياة الفردية والحياة الجماعية. وعلى ذلك، حاجج باومن في كتابه الشهير الذي أصدره سنة ١٩٦٤ تحت عنوان علم الاجتماع في الحياة اليومية (والذي صار بعد ذلك أساس كتابه التفكير سوسيولوجيًا) بأن على علم الاجتماع أن يتابع نقديا هذه السرورات متوجها لا إلى صناع القرار فحسب بل وكذلك إلى الناس العاديين.

وسرعان ما اتضح أن طريق باومن محفوفة بالمخاطر. ففي سنة ١٩٦٥ ساند طلبة تعرضوا إلى القمع في علاقة بنشر رسالة مفتوحة إلى الحزب وهي عبارة عن نقد مُراجع للاشتراكية القائمة كتبه كورون ومودزيليوسكي. صار باومن متشككا في التهديد المحتمل الذي يمثله حكم الحزب الواحد. ثلاث سنوات بعد ذلك، وفي ما كانت الحكومة تسعى إلى اكتساب الشرعية في وجه الاحتجاجات الطلابية، كان

رفت باومن من الجامعة رمزا أساسا «للشجاعة» في النضال ضد تأثير من سُموا حينها مثيري الاضطرابات والصهاينة. وعلى غرار الآلاف من ذوي الأصول اليهودية أُجبر باومن على مغادرة بولونيا وبدأ حياة المنفى.

< دور عالم الاجتماع اليوتوبي

كان طرد باومن من بولونيا علامة على بداية أطول فترات صمته (باستثناء ما كتب حول الأحداث اللاسامية في بولونيا وكتاب عام عن الثقافة). كتابة الأول، وهو عبارة عن جهد لصياغة مَهْمَة النقد في الحالات الجديدة، كان الاشتراكية: يوتوبية فاعلة، وهو الذي حدّد البرنامج البحثي الموالي لباومن ومنظوره بوصفه عالم اجتماع نقدي. على خلاف العديد من ممثلي الأنتلجنسيا البولونية مثل ليشك كولاكوسكي (Leszek Kołakowski) لم يُلقَ باومن بكل الوعد اليوتوبي للاشتراكية مُنصرةً لمعاداة الاستبداد.

في كتاب الاشتراكية يوتوبيا فاعلة يطالب باومن بالمزيد من الوعي بالدور المتنامي للثقافة في تنظيم الحياة الاجتماعية المعاصرة، منها إلى أهمية الفرد في بناء النظام الاجتماعي وفي النضالات التحررية. يتطلب هذا الوعي أولا الإقرار بأن الظواهر الاجتماعية ليست كلها مُحدّدة بسيرة الإنتاج وثانيا بأن كل أنواع الهيمنة والقمع، وفي هذا السياق يذكر باومن الهولوكوست، لا تتبع كلها من النفاذ اللامتساوي إلى الملكية. في ذات الوقت، أحيانا يخفي عنا التركيز على الفرد بوصفه خصيصة للمجتمعات الاستهلاكية الحديثة وللحركات المدافعة عن التغيير الاجتماعي، نوعين مهمين من الهيمنة وهما انعدام التنافر الكوني بين المركز والهامش وكذا بين الأغنياء و الفقراء داخل الأمة- الدولة الواحدة.

يمكن اعتبار نشاط باومن اللاحق استمرارا في المشروع الذي وضعت خطوطه العريضة في الاشتراكية: يوتوبيا فاعلة. يكشف كتابه عن الحداثة وما بعد الحداثة الذي حاز مقروئية واعترافا واسعين عن تشكك حيال اليوتوبيا. تاريخيا، انكشف الاعتقاد في إمكانية تأسيس مجتمع قَابِلَةٌ مسيرته للتوقع وشفّاف

عن أنه مصدر للعنف المنظم من قبل الدولة ضد من لا يناسبون منظور المجتمع النقي. في مجتمعات ما بعد الحداثة المعاصرة، تم التخلي عموما عن مثل هذه الرؤى الخطيرة، ولكن ذلك لا يعني أن بالإمكان إنكار التبعات السلبية للأفكار اليوتوبية القائمة في مركز الثقافة المعاصرة بما في ذلك الاعتقاد في القدرة الكونية للأفراد على ابتداع أنفسهم بحرية، والاختيار بين طيف واسع من الخيارات التي تتيحها السوق. يصف باومن النداء من أجل هذا الوعد اليوتوبي في كتابه الحداثة والازدواجية ولكن ينقد فيه مخاطره أيضا بما في ذلك نوع من اللاتناسب المستمر، والنشاط المحموم لذاتٍ تبحث عن هويتها الأصلية، وتبعية للخبرة، وأخيرا خطر تقلب ذواتنا الفردية إلى ما تهبه لنا السوق.

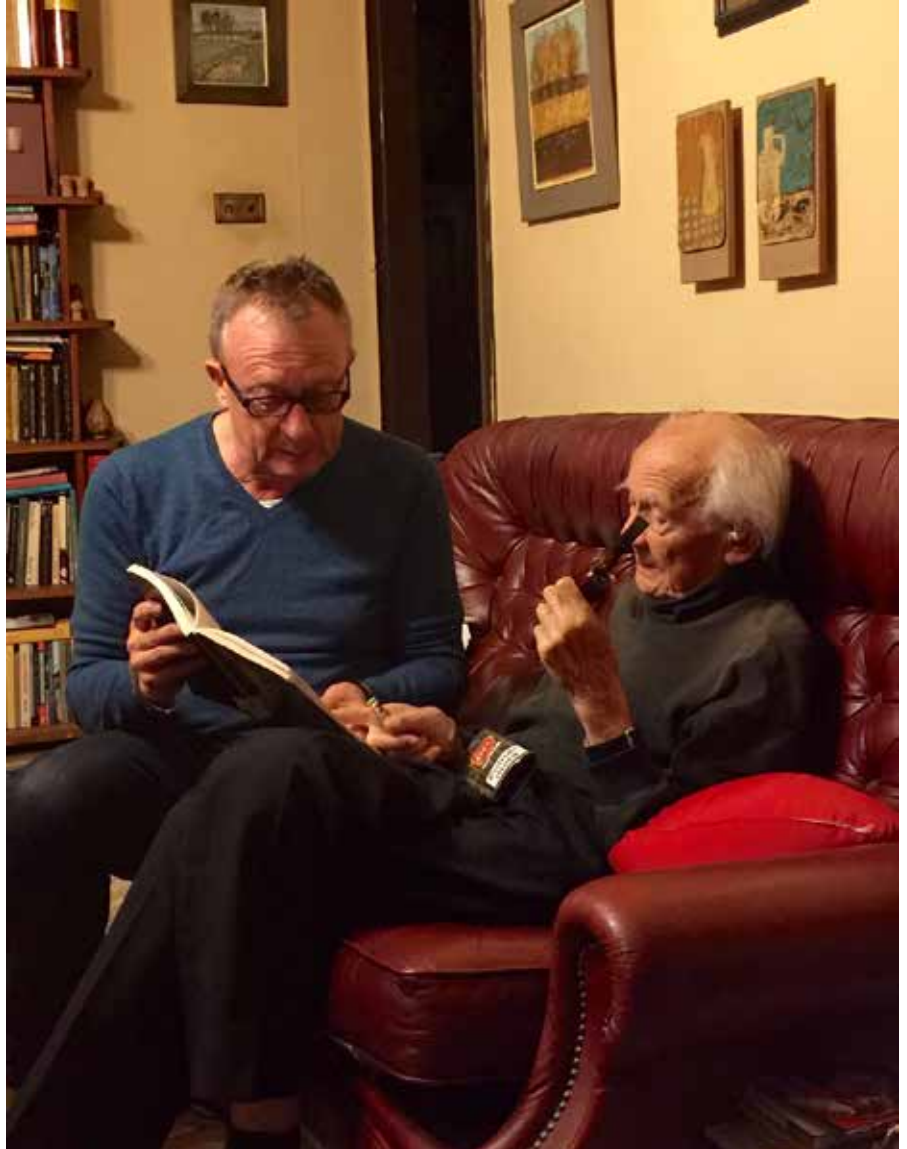
فضلا عن الآثار السلبية للعيش في مجتمع ذي نظام استهلاكي، أشار باومن بإلحاح إلى أولئك الذين يُقصون منه. كثيرا ما يظل المقصيون غير مرئيين بما أن الأدوات المؤسسية والرمزية تبقيهم وراء الأفق المنظور للتجربة الاستهلاكية. أولئك هم الفقراء وفاقدم المأوى والمهاجرون واللاجئون الذين يشير إليهم باومن بعبارة «ذوي الحياة المهذورة». كان يحاجج بأن النقد هو أن نحافظ عليهم في المدى المنظور مذكرا إيانا بأن المقصيين هم أناس في حاجة إلى المساعدة والحماية والاحترام. ولا يمكن للرباط الذي يمكن أن يصلنا بهم أن يكون مستندا لا إلى مصالحنا المادية ولا إلى امتيازنا السياسي الذي يمكن أن ينبع من التحالف مع المقصيين، لا بل هو رباط يُتقي ميني على النبضات التي تندفع في اقترانها بتجربة كل الجماعة وكل الناس.

من خلال تحديد مهمته على أنه مُمَوّن هذه النبضات يوتوبية الاندفاع، وضع باومن نفسه في موضع المعارض لقسم واسع من الإنتلجنسيا الأوروبية الشرقية التي كانت حددت دورها على أنها شاهد ومعلّم للمجتمعات محاولة الحفاظ على علاقة سلمية تجاه التغيير الاجتماعي الحتمي. لقد بيّن باومن أن على علماء الاجتماع، وإن توجب عليهم فهم ديناميات الحياة الاجتماعية، أن يتخذوا لهم موقعا إلى جانب من وضعهم المجتمع على الهامش وحرهم من إنسانيتهم. ■

< حفظ ذكرى زيغمونت باومن

بقلم بيتر بيلهارز (Peter Beilharz)، جامعة كورتن، أستراليا

زيغمونت باومن مع بيتر بيلهارز. تصوير سيان سوبسكي.



للتجاهل من قبل زملائه ثم متهمًا بالسرقة الأدبية الذاتية من صلب أعماله وبعلم اجتماع يتهم أنه «اصطنعه» بذاته» كثيرا ما يحلل عن طريق الاستعارات عوضا عن المعطيات المخزنة والمأذون باستخدامها حسب القواعد المرعية، وكثيرا ما تمت مساءلة ماضيه الشيوعي مظنونًا في أنه كان مذنبًا في شيء ما. ورغب مقلدوه في أن يروه خارج خشبة المسرح، بعيدا عن ضوء شمسهم. ولكن باومن كان مقروءا ومسموعا على امتداد العالم من قبل العديد والعديد من الناس، في العديد من الأماكن، مما كان لقاؤهم معه، شخصا أو على الورق، محدثا للتغيير. ربما كان هذا مصدرا للغيرة. تجاوز باومن الهوامش

ع ندما يرحل الامبراطور، غالبا ما يكون هناك حداد، وبعض من الشبابة. أياكون هذا انقطاعا؟ أكان زيغمونت باومن امبراطورا؟ لا أظن ذلك. جاءت إليه الشهرة متأخرة، وكان كارها لها. ومثلما كان يقول، لا يأتي الفهم قطعة فقطعة، لقد كان ذاتا مرموقة، وكان في الآن ذاته يراوح بين داخلية الانتماء وخارجية الوجود.

ظهر أول كتب باومن باللغة الإنكليزية وكان حول الحركة العمالية البريطانية سنة ١٩٧٢. تعرض جهده هذا للتهميش من قبل إدوارد تومسون (Edward Thompson) وظل غير مرئي أو طرفيا طوال العديد من السنوات. تعرض

وعبيدا، سياحا ومتشردين، حيث يمتد موضوع باومن من ليدز إلى جنوب أفريقيا.

عبس وسألني بطريقة خبيثة (وكان ثمة دائما شيء من الخبث عنده) إن كنت سرقت الكتاب من المكتبة. فأجبت كلا لقد استعرتة. ثم انطلقنا في تفحصه سويا في تلك المناسبة الأخيرة التي تقاسمت معه الصحة في حدائق لوانسوود. كنا على مبعدة من سومرست ويست ولكن ربما لم نكن كذلك ذلك أن الحداثة تسافر بوجهها المظلم. كنت على حظ وفير، من ضمن آخرين، في أن أكون مترجم باومن. وكما يقول هو، كان عملي هو إدخال نظام على فوضى عمله. كان كاتباً موسوسا وتشهد على ذلك كتبه الثمانية والخمسون إنكليزية اللغة. هذا ميراث ثري لانخراط فطن في دلائل عصره، وفي مشاكل الحياة اليومية التي كان يسمها على أنها «حداثة سائلة».

وعلى ذلك ستكون هذه نصيحتي لكل وافد جديد: امسك أي موضوع أو خيط من نصوص باومن وانظر ماذا تكتشف. ربما كان، على غرار زهلم، عالم اجتماع انطباعي، ومحللا للحياة في تشطيتها، ولكنه كان على الدوام مريداً لماركس، بحيث يمكن اعتبار مركز اهتمامه ذلك الذي يرتبط بالثقافة وبعلاقاتها، وبترايطات الإنتاج والتوزيع غير المتناظرة فيها. على ذلك، مثله كمثل غرامشي، لم يستسلم أبداً في معنى أنه كان يؤمن أن بالإمكان دوماً أحسن مما كان.

الآن وقد انقضى الأمر، كيف يمكن لنا أن نسم عمله؟ على امتداد الطريق التي سلكتها ملتزماً مع باومن، قمت بالعديد من المحاولات لتحديد خصيصة عمله: نقد للحداثة بوصفها إفراطاً، علم اجتماع شعوب الفائض، نظرية في الحداثات البديلة، بما في ذلك ألمانيا النازية أو علم اجتماع الهدر. بصفة أكثر تقليدية، يمكن وصفه على أنه نقد للحداثة من دون أوهاام، نظرية نقدية شرق-أوروبية، وليس يهتم الشرق هنا إلا قليلاً، أو فيبرية ماركسية. ثمة العديد من المشاريع الأخرى في ذلك، بما في ذلك نقد للعقل التصنيفي. مؤخراً صار من الممكن وصف عمله على أنه تشخيص للأزمة، ونقد لدلالاتها، وسلسلة من التحذيرات المصنوعة بروح متفائلة.

أكان مثالا؟ بالتأكيد ولكنه لم يكن زعيماً. مثاله كان يوضح أن على كل منا أن يمضي في طريقه الخاصة، ذلك أنها هي الطريقة الوحيدة التي نبقى بها على أمل علم الاجتماع النقدي على قيد الحياة. ■

المرجعية للكتابات وراح إلى القضايا. لم يعد يكتب للزملاء الذين ربما قرأوا أعماله متسلسلة، بل لركاب القوارب الغادين والرائحين خلال الحياة اليومية. كان عمله مخزن معطيات حول الحياة وحول تجربة القرن العشرين وما خلفها، وقد ألح علينا في أن نأخذ مشاكل العالم على أنها مشاكلنا نحن، جميعنا. عمل المثقفين هو أن يضعوا الأسئلة لا أن يدلوا بالأجوبة لمن يكابدون هذه المشاكل فعلاً سواء أتعلق ذلك بالفقر، أم بالحركية أم بالمعاناة أم بالحب أم بالفقدان والولاء.

ربما كان علي أن أسرد قصة هاهنا. لكن اعتبرنا أن باومن لم يكن سارد قصص، فهو بالتأكيد متحدث مهم. على امتداد ٢٥ عاماً زرت باومن في ليدز مرة كل سنة، وكانت آخر مرة رأيته فيها سنة ٢٠١٥، بمناسبة عيد ميلاده التسعين. كنت أعمل في ستيلنبوش (Stellenbosch) في جنوب أفريقيا حيث ظهر فجأة مثل متطفل عجوز قبل أن نتجه إلى كايب تاون ثم نرحل إلى مانشستر ثم إلى ليدز مروراً ببينين (Pennines) سلسلة من الجبال في شمال أنكلترا تفصله عن يوكشاير وشمال شرق أنكلترا- المترجم) على متن القطار (لم أحضر عيد ميلاده الأخير إذ كنا في شانغهو حيث دعينا للحديث عن آل باومن، زيغومنت وجانينا). كان الصينيون هم أيضاً مهتمين إلى حد كبير وباومن.

قبل أن أغادر إلى الصين، كنت أعمل على ورقة حول باومن لصالح المجلة الدولية للفلسفة (Revue Internationale de Philosophie). واحدة من نقاط جلب الانتباه في عمله هو أنني وبعد ٣٠ عاماً لم أتمكن بعد من حصر مجالات اهتمامه. وعندما استعرت نسخة من كتابه مشرعون ومؤولون (Legislators and Interpreters) الذي كان أصدره سنة ١٩٧٨، من مكتبة جامعة ستيلنبوش ابتهجت باكتشاف أنه كان مثقلاً بالاستشهادات المرجعية في كل واحدة من صفحاته. الكتاب التالي الذي أعدت قراءته هو الحداثة السائلة (٢٠٠٠). الفصل الثالث بعنوان «الزمان/المكان». وصادف أن كان فتحي للصفحة التي فيها يلتفت باومن إلى جنوب أفريقيا، وفي الحقيقة إلى سومرست ويست (Somerset West) قريبا من حيث كنت أعيش وأعمل. الموضوع؟ السكن المسيج (Gated housing) الذي تم الارتقاء به إلى مصف الفن هنا في جنوب أفريقيا. ظل المشروع الذي كتب عنه، الذي سمي بحبور بالغ «حديقة الميراث»، غير مكتمل، واقعا على تقاطع شبكة متداخلة من الخرسانة، الطريق السيارة ن ٢ التي تنطلق من لواندل Lwandle مدينة الفخر والإنجازات المتشحة بالسمرة. وها نحن أسايادا

< علم اجتماع

في زمن مناهض لعلم الاجتماع

بقلم هوارد راموس (Howard Ramos)، رئيس الجمعية الكندية لعلم الاجتماع، جامعة دالوزي (Dalhousie)، ريمما ويلكس (Rima Wilkes) الرئيسة المنتخبة للجمعية الكندية لعلم الاجتماع، جامعة كولمبيا البريطانية، نيل مالافلين (Neil McLaughlin)، جامعة ماك ماستر، كندا

تصوير آريان هنيماير.



لا يرى العديد من الزعماء ومن صناع السياسات، تماما مثلما يعجز عديدون من خارج الأكاديمية عن رؤية جدوى استخدام علم الاجتماع. يتزايد إنكار محاولات فهم الأصول والأسباب الاجتماعية للعنف، أو التخفيف من الظروف التي تخلق الهجرة والفقر وأشكالا أخرى من اللامساواة على اعتبارها ساذجة أو متهمه بتبريرها للعنف والتطرف. قاد هذا الشعور إلى غلق أقسام علم الاجتماع في آسيا وفي أمريكا اللاتينية وكان ذلك يعني أن الاختصاص يضطلع بدور ثانوي لفائدة علوم اجتماعية أخرى، وعلى الأخص الاقتصاد وعلم النفس.

نحن نؤمن أن لعلم الاجتماع دورا مهما يضطلع به خلال السنوات القادمة، حيث تتطلب مشاكل العالم الأكثر إلحاحا تحليلا لأكبر الديناميات البنوية والتاريخية، بما في ذلك ما يتم من خلال العقل والتحليل السوسيولوجيين. ولكن من أجل القيام بذلك فعليا، يتوجب على الاختصاص أن يتغير مع الزمن. يتوجب على علماء الاجتماع أن يكونوا أكثر تنوعا لا من حيث هوية من يمارسون الاختصاص، بل وأيضا

لال الأعوام القليلة المنقضية، شهد العالم تزايد النزعة الأصلانية وكره الأجانب والتصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وانتخاب دونالد ترامب. ويتناسب ذلك مع ما بعد الحقيقة، والأخبار الزائفة والقصص التي تضع أوزار المشاكل الاجتماعية الكبرى على كاهل الأفراد. وتزدهر التأكيدات على فردانية المشاكل الاجتماعية بتبسيطها المخمل والواقف عند المستويات الأولية، مؤثرة في المناخ الثقافي الذي فيه يعيش علماء الاجتماع ويعملون.

بصفة متزايدة، يتم التغاضي عن المقاربات العلمية الاجتماعية من قبل زعماء العالم. فقد قال مانويل فالس رئيس الوزراء الفرنسي (السابق) عن الاختصاص أنه «ثقافة أعداء» في حين عُرف عن رئيس الوزراء الكندي السابق ستيفن هاربر قوله إن هذا ليس زمن «الالتزام بعلم الاجتماع» عندما سئل عن الأسباب العميقة للإرهاب أو العنف حيال نساء الجماعات الأهلية. يبدو أن علم الاجتماع غير متزامن مع ما يسود من الاتجاهات العامة.

<<

علينا أن ننخرط في القضايا مديدة العمر التي تواجه المجتمعات على امتداد العالم من قبيل حالات اللاتساوي الطبقي أو التصالح مع الشعوب الأصلية ونزع الاستعمار وكذا القضايا التي تم إغفالها على نطاق واسع من قبل التيارات السائدة في الاختصاص بما في ذلك التأقلم مع التغير المناخي وانبثاق الذكاء الاصطناعي والروبوتيك وتغير المعايير والانتظارات حيال الجندر والعلاقات ما بين الجنسية أو تصاعد الأوتوقراطيات على امتداد العالم.

في هذا العدد من حوار كوني، يبدي كل من علماء الاجتماع الكنديين دانيال بيلاند (Daniel Béland) وفويوكي كوروزاوا (Fuyuki Kurasawa) وباتريسيا لاندولت (Patricia Landolt) وشيريل تيلاكسينغ (Cheryl Teelucksingh) وكارين فوستر (Karen Foster) الكيفية التي بها يساهم علم الاجتماع في السياسة العمومية وفي التعبئة المعرفية والاستكشافات التي يمكن أن يمنحها لفهمنا لأشكال اللادالة الكامنة حول المواطنة والبيئة. حتى في زمن مناهض لعلم الاجتماع يمكن لعلم الاجتماع أن يقود المضي في الطريق ويتوجب عليه أن يفعل ذلك.

بما تتوجب مراعاته من التواضع حيال حدود معرفتنا، والاحترام لمن يخالفوننا الرأي والانفتاح على إمكانية الدهشة حيال استنتاجاتنا نحو ذواتنا، يمكن لعلماء الاجتماع أن يساعدوا على تنمية التثقيف الاجتماعي بحيث تتمكن من الإبحار في ظل ما تشهده أزممتنا الراهنة، ومن خلال هذه السيرورة، يساعدون على ابتداء حلول مستدامة للعديد من أكثر مشاكل العالم الاجتماعية إلحاحا. ■

توجه المراسلات إلى كل من

هوارد راموس على العنوان <howard.ramos@dal.ca>

وربما ويلكس على العنوان <wilkesr@mail.ubc.ca>

ونيل ماكلافلين على العنوان <ngmclaughlin@gmail.com>

من حيث النظريات والأفكار والممارسات التي يتبنون. يرى العديد ممن هم خارج الاختصاص أن علم الاجتماع أخلاقي بصفة بالغة مانحا توصيات سابقة التحديد لمجابهة المشاكل الاجتماعية، لا تتجاوز إلا مع من كان إلى جانب اليسار السياسي.

علينا أن نستفيد من إطلاقاتنا على ما في الاختصاصات الأخرى إذ علينا أن نفتح على الأصوات المحافظة وأن نعنتق المنهجيات التجريبية الحديثة من قبيل وضع المناويل غير المعتمدة على الإحداثيات البيانية والتعلم الآلي وأنظمة المناويل المتأقلمة وكذا أشكال جديدة من التحليل البصرية والتحليل الكيفية التأويلية. بهذه الطريقة يمكن للاختصاص أن يفتح على جمهور مهتمين جديد.

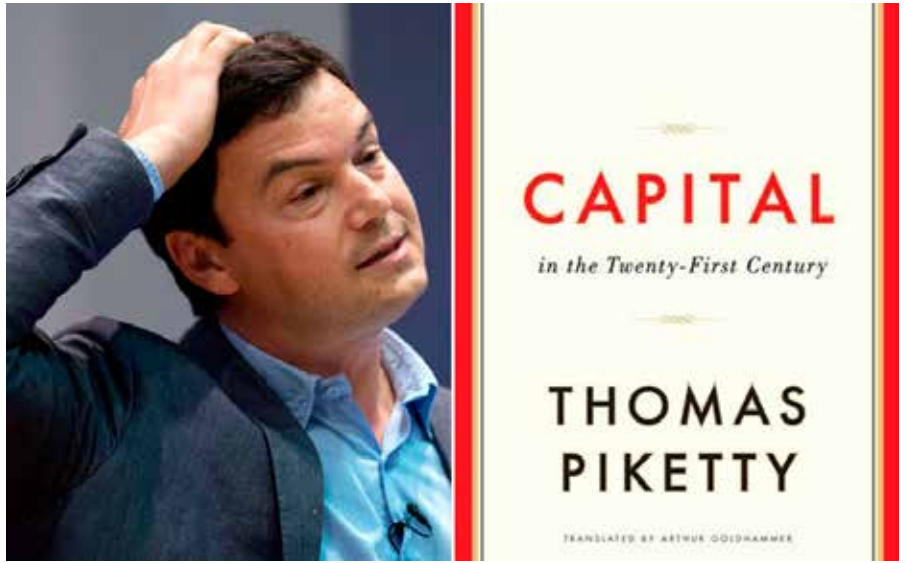
على علماء الاجتماع أيضا أن يلتزموا مع جماهير أوسع بمن في ذلك من لا يتفقون مع استخلاصاتهم. كثيرا ما يتهم علماء الاجتماع بأنهم يربطون بلغة اصطلاحية مختصة ومغرقون في العلموية الاجتماعية من قبيل القول «بالبناء الاجتماعي للظواهر» الذي يأتي وكأنه محاكاة لا رد عليها. من أجل تفادي وسمنا بالنخبوية والإقامة في أبراج عاجية علينا أن نترجم معرفتنا في لغة يومية تجد لها أذانا صاغية لدى من يوجدون خارج الأكاديميا.

ومن المهم كذلك أن نعين بسرعة الفرص التي تتاح للتدخل السوسولوجي وللعمل. على علماء الاجتماع أن يعتبروا بما تغير في مختلف المجتمعات مع التركيز على المشاكل الاجتماعية الصاعدة أكثر من الركود في ما يعتقد الاختصاص أنه يعلمه، مستندا على نظريات تم ابتداعها خلال الثورة الصناعية أو بعدها بقليل كما لو كان الأمر يتعلق بمعالجة تجارب الانفجار السكاني.

< الالتزام بعلم الاجتماع في السياسة العمومية

بقلم دانييل بيلاند (Daniel Béland)، معهد جونسون شوياما العالي للسياسة العمومية، كندا، ورئيس لجنة البحث ضمن ج د ع ا ح حول الفقر، والرعاية الاجتماعية والسياسة العمومية (ل ب ١٩)

توماس بيكيتي، عالم اقتصاد متمرّد مجال
اللامساواة- هل علماء الاقتصاد يسرقون الأضواء من
علماء الاجتماع؟



وجود استثناءات هامة (في كندا يمكن ذكر جون مايلس (John Myles) في ما يخص السياسة الاجتماعية وجيرار بوشار (Gérard Bouchard) وفكتور ساندويتش (Victor Satzewich) في ما يخص سياسة الهجرة)، وعلى العموم، لا ينظر إلى علماء الاجتماع على أنهم مصادر شرعية أو بارزة للاستشارة السياسية، حتى وإن تعلق الأمر باللامساواة، وهو مجال البحث الذي لطالما كان تحت هيمنة علماء الاجتماع الذي كتبوا حول الطبقة والدخل والجنس أو التفاوتات الإثنية. إلى فترة قليلة مضت، لم يكن علماء الاقتصاد المنتمون إلى التيار السائد (عنيث اللاماركسيين) يولون اهتماما إلى التفاوت على أساس أنه لا يتناسب تماما مع المناويل النيوكلاسيكية. ولكن بدأ علماء الاقتصاد مؤخرا في معالجة التفاوت مقدّمين توصيات سياسية واضحة موجهة نحو الحد منه، وقد تلقى كتاب توماس بيكيتي رأس المال في القرن الواحد والعشرين (٢٠١٣) اهتماما لافتا من قبل صنّاع السياسات على امتداد العالم. بفضل كتابته من قبل عامل اقتصاد ذي صيت إيجابي، وبفضل المنزلة المهيمنة للاقتصاديات ضمن الدوائر السياسية، جلب عمل بيكيتي اهتماما أكبر مما جلبه عمل العديد من علماء الاجتماع الذين كانوا قد كتبوا سابقا حول مظاهر اللامساواة الصاعدة.

على الرغم من ذلك، وربما بسببه، على علماء الاجتماع أن يقوموا بجهد أكبر من أجل النفاذ إلى مؤيدي السياسات وصناع القرارات. ينزع علماء الاجتماع إلى أن يوفروا أكثر مما يفعل علماء الاقتصاد مناظر ذات أسس نقدية وتاريخية حول التفاوت (عنيث الأعمال الأكاديمية التي تناقش علاقات القوة غير المتناظرة وتطوراتها على مر الزمان في مجالات السياسة العملية)، وهو السبب الذي يجعل

في معظم أرجاء العالم، لعلم الاجتماع في الدوائر السياسية حضور أقل من حضور الاقتصاديات، وهو موقعه الذي انعكس في مناداة رئيس الوزراء الكندي السابق ستيفن هابر المنكر «للالتزام بعلم الاجتماع». بوصفي عالم اجتماع عامل في معهد كندي للسياسة العمومية، أتفاعل مع علماء اقتصاد يوميا وأستخدم في المعتاد عملهم في نشاطي الأكاديمي. ما هو مثير في الاقتصاديات، العلم الاجتماعي الأعلى صيتا في الدوائر السياسية، هو قدرتها على أن تتناول المشاكل الاقتصادية الملموسة مستخدمة أدوات نظرية ومنهجية معقدة.

ولكن، لئن كان هذا التركيز على الآثار السياسية من علامات قوة الاقتصاديات السائدة فإن للاختصاص معايبه. ومن بين أهمها نزعته إلى أن إقصاء المواضيع التي لطالما اعتبرها علماء الاجتماع وعلماء اجتماعيون آخرون أساسية وهو ما يعقّد الحوار ما بين الاختصاصات حول السياسة العمومية.

حتى الآن، لا يزال على علماء الاجتماع، إذا ما أرادوا أن يدخلوا إلى عالم السياسة، إذا رغبوا في أن يهيكل عملهم الجدالات السياسية، إذا ما أرادوا أن يجعلوا الاختصاص ذا صدى خارج الأكاديمية، أن يأخذوا نصيبهم من بين أيدي علماء الاقتصاد. على علماء الاجتماع أن يعينوا الأثر السياسي المحتمل لبحوثهم وأن يبرزوا الكيفية التي بها يثبون هذه الآثار السياسية بين صفوف صنّاع السياسات. هذا الدور على غاية من الأهمية لأن علماء الاقتصاد بصدد القيام باختراقات كبرى داخل مجالات بحث كانت قبل تحت هيمنة علماء الاجتماع. على الرغم من

من التفاوت، محل إهمال من علماء اقتصاد الاتجاه السائد. من منظور متفاعل الاختصاصات من الجيد أن نرى بعض الاقتصاديين على الأقل يكتشفون أخيراً المعايير والهويات بما أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى حوار ما بين الاختصاصات ثري. يمكن لعمل أكرلوف وكرانتون أن يبين لعلماء الاجتماع الكيفية التي بها يمكن للأكاديميين العاملين على هذه القضايا أن يأتوا بحلول ملموسة لمجموعة من القضايا السياسية. وعلى سبيل المثال، يمكن لدراسة الكيفية التي بها يرى الشباب أنفسهم في علاقة بالكحول أن يجود المردود المدرسي أو أن يصوغ سياسات مكافحة للتدخين أكثر فعالية. قد يكون علماء الاجتماع وضعوا مثل هذه التوصيات السياسية في السابق ولكن اقتصاديات الهوية تذكرنا بأن المعايير والهويات قضايا أساسية في البحث في السياسة. يمكن لهذه القناة أن تشجع تشجيعاً أكبر لعلماء الاجتماع العاملين في المجال على تصميم حلول سياسية جديدة مستمدة من تحليلهم الإمبريقية والدفع بها.

في منتهى الأمر، توحى هذه الأمثلة بأن علماء اقتصاد الاتجاه السائد يولون اهتماماً أكثر التصاقاً بالظواهر الاجتماعية ذات الأهمية وهي القضايا التي لطالما كانت محل دراسة من قبل علماء الاجتماع. كما تمثل فرص التعاون ما بين الاختصاصات الجديدة هذه تحدياً لعلماء الاجتماع العاملين في هذه المجالات والذين يريدون أن تكون لهم إضافة، ذلك أن عليهم وزملاءهم من الحقول الفرعية للاختصاص أن يسارعوا بالإنجاز بحيث يدفعوا بمشورتهم السياسية خارج الأكاديميا. عليهم أن يستخدموا، وفي الآن ذاته، الوسائط الإعلامية التقليدية ووسائط التواصل الاجتماعي من أجل النفاذ إلى المواطنين العاديين، ومؤيدي السياسات، وصناع القرارات من أجل جعل «الالتزام بعلم الاجتماع» واجب الحضور في المجالات السياسية لا شيئاً يمكن للسياسيين أن ينحوه جانبا بازدراء. ■

توجه كل المراسلات إلى دانييل بيلاند على العنوان <daniel.beland@usask.ca>

من الأهمية يمكن سماع صوتهم المتفرد ضمن دوائر السياسة خلال المجادلات حول التفاوت. وعلى مستوى أكثر عمومية، وفي علاقة بالتفاوت وما يتجاوزه، تكون السياسة التطبيقية في حاجة إلى أن تكون محل تقويم أكبر داخل الاختصاص إذا ما أراد علماء الاجتماع أن يضطلعوا بدور أكثر مباشرة في صنع العالم الذي بهم يحيط.

إذا ما تعلمنا كيف نقارب صناعات السياسات وبين أيدينا مقترحات سياسية ملموسة فقد يرون كم هو مناسب علم الاجتماع في معالجة واحد من أكبر المشاكل التي تواجه عالم اليوم. على علماء الاجتماع كذلك أن ينخرطوا مع علماء الاقتصاد بما أنهم مصممون على الإلقاء بحلول عملية لمشاكل اليوم. ويعني ذلك أن على علماء الاجتماع الذين يعملون على التفاوت أن يفكروا بإمعان أكبر في السياق السياسي (عنيئاً المشاكل الحقيقية المثارة من قبيل الدخل المضمون المضاف في كندا لفائدة الأشخاص المسنين والنظام الفدرالي للتعديل المُساوي المطبق في البلاد) الذي يكتنف توصياتهم وأن ينظروا في قضايا من قبيل التمويل وتركيز المشاريع والتي يوليها علماء الاقتصاد وصناع السياسات اهتماماً لصيقاً.

مجال البحث الثاني الذي كان تقليدياً تحت هيمنة علم الاجتماع ويدخله علماء الاقتصاد الآن هو تحليل تشكل المعايير والهوية. لئن كان بيكيتي الوجه الاقتصادي الجديد ضمن المجادلات حول التفاوت الاجتماعي، فإن الفائز بجائزة نوبل للاقتصاد جورج أكرلوف (George Akerlof) وزميلته راشل كرانتون (Rachel Kranton) يتزعمان ما يسميانه اقتصاديات الهوية (٢٠١٠). تركز اقتصاديات الهوية على دراسة المعايير الثقافية (حيال قضايا من قبيل العلاقات الجندرية ومعاملة الأطفال والمسنين) والكيفية التي بها تشكل السلوك البشري وهما القضيتان اللتان لهما اتصال وثيق باختصاص علم الاجتماع.

لئن لم تكن اقتصاديات الهوية شهيرة بمثل شهرة عمل بيكيتي خارج الدوائر الأكاديمية، فإن انبثاقها ظاهرة ذات دلالة لأن المعايير والهوية كانت تاريخياً، وأكثر

< لامواطنون هشو الأوضاع

في كندا

بقلم باتريسا لاندولت (Patricia Landolt)، جامعة تورنتو وعضو لجنة البحث ضمن م د ع ا في علم اجتماع الهجرة (ل ب ٣١)

لامواطن هش الأوضاع يعيشون ويعملون في كندا البلد الذي يعد ٣٤ مليون نسمة.

في كندا كان ثمة على الدوام توتر بين الرغبة في وجود بعض المهاجرين لتحقيق تزايد سكاني على المدى البعيد والرغبة في استقبال مهاجرين آخرين لتأمين العمل قصير المدى. تاريخيا، تم التصرف في حل التوازن بين الأهداف بعيدة المدى والأهداف قصيرة المدى من خلال نظام هجرة يعمل بسرعتين. السرعة الأولى كانت تخص المهاجرين المؤقتين الذين يحلون ضمن تحديات مضيق بالأمكنة التي يمكنهم أن يعملوا بها بصرف النظر عما إذا كان بإمكانهم أن يجلبوا عائلاتهم وعن المدة التي يستغرقها بقاؤهم في البلد. المهاجرون من هذا النوع يشملون الصينيين الذكور الذين هاجروا للعمل في سكك الحديد خلال السنوات ١٨٨٠ والكارايبين اللاتي حلن للعمل معينات منزليات خلال السنوات ١٩٥٠ والعمال المكسيكيين الذي أتوا لمزاولة العمل الفلاحي الموسمي خلال السنوات ١٩٧٠. السرعة الثانية وفرت التوطن الدائم للمهاجرين الذين تم انتقاؤهم من خلال نظام الرقابة الفيدرالي على قاعدة المستوى التعليمي والقدرة على استخدام اللغة الرسمية والصلات العائلية. حتى السنوات ١٩٩٠، كانت السرعتان منفصلتين قولا وفعلا، حيث كانت الأولى التي تجلب اللامواطنين والعمال الوقيتين مخفية عن الأنظار إلى حد كبير، في حين كانت الثانية التي تجلب المهاجرين لفائدة البناء الوطني مرئية بوضوح بالغ. وكانت هذه هي مركز احتفائنا الجماعي بمنوال الهجرة الكندي.

خلال السنوات ٢٠٠٠ قطعت سياسة الهجرة الفيدرالية مع نظام السرعتين القائم. فقد تم أولا الحد من مقاييس التأهل للمهاجرين المستقلين من ذوي المؤهلات بحيث يتم انتقاء ذوي الإنجازات الأعلى ثروة وتعلما عالياً ومؤشراتٍ أوضح ما أمكن عن حذق اللغة الرسمية. ثانيا تم الحد من مقاييس التأهل لدخول اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين ذوي العائلات. ثالثا تم التراخي في المتطلبات المهارية الواجبة على العمال المهاجرين الوقيتين من أجل السماح بوجود أصناف تشغيلية ذات مؤهلات عالية وأخرى ذات مؤهلات متدنية. وأخيرا تم وضع آليات تسمح بانتقاء مهاجرين مؤقتين يتم نقلهم إلى وضع الإقامة الدائمة. المشغلون هم الوسطاء الأول الذين يحددون إذا ما كان للعمال اللامواطنين أن ينتقلوا من الهجرة المؤقتة إلى الهجرة الدائمة أم لا. تلخيصا كان ثمة حد من السرعة التي تسمح بالهجرة الدائمة المباشرة وتوسع في السرعة التي تسمح بالهجرة المؤقتة وبعث لآليات جديدة خلقت من أجل السماح لبعض المهاجرين المؤقتين بالانتقال إلى وضع المهاجرين الدائمين.

يظل علم الاجتماع صوتا لا محيد عنه في المجادلة العمومية لأنه يتحدى فهم الحس المشترك للقضايا الاجتماعية الحارقة. خذ لك مثلا الهجرة المغادرة والوافدة، ففي كندا وفي بلدان توطن أخرى، تفهم الهجرة على العموم على أنها حركة انتقال دائمة بهدف زيادة ساكنة البلد على المستوى الوطني. على أن علم اجتماع الهجرة يبين أن الهجرة المؤقتة في تصاعد وأن السياسات التي تدفع بالهجرة تقود إلى لامواطنة هشة. يمنح لنا المنظور السوسولوجي تأويلات مضادة للهيمنة لنظام الهجرة الراهن ولأثره في التفاوت الاجتماعي.

كونيا، يمثل كل من الوضع القانوني والمواطنة محددين أساسيين للعيش الحسن وللجراك، ولكنهما يخلقان التفاوت أيضا. خلال السنوات القليلة الأخيرة أجابت الدول على الهجرة الدولية المتصاعدة من خلال خلق تصنيفات قانونية لغير المواطنين مؤسسة بذلك لمسارات مسموح بها للامواطنة دافعة بالمهاجرين إلى إنفاق سنوات من أعمارهم في أوضاع قانونية مهزوزة وكثيرا ما يؤدي ذلك إلى إجبار المهاجرين على اللاقانونية. تزداد المساعي نحو الحصول على المواطنة والنفاذ إليها محدودية فيما تتشعب أنظمة القبض على المهاجرين وترحيلهم الخارجة عن القانون أكثر فأكثر. ويختلف هذا التحول الكوني من بلد إلى آخر ولكن العلاقة المتغيرة بين الهجرة الدائمة والهجرة المؤقتة في كندا أدت إلى تصاعد اللامواطنة الهشة والتي تعبر عن نفسها من خلال سُوقَي الهجرة والشغل وتجربة العمل.

تحيل اللامواطنة الهشة إلى وضع قانوني مؤقت أو محدود وإلى تجارب في الاندماج متميزة ترتبط به. ويعني الوضع القانوني الهش أن ليس للشخص إلا حق قانوني مؤقت في الوجود على أرض بلد ما بنفاذ محدود أو بغير نفاذ البتة إلى ما تمنحه الدولة من استحقاقات. ما يتسم بأهمية أكبر هو أن اللامواطنين هشو الأوضاع قابلون للترحيل حيث يمكن للدولة أن تستخدم القوة من أجل القبض عليهم وترحيلهم خارج ترابها الوطني.

يعيش اللامواطنون هشو الأوضاع ويعملون ويدرسون وينشئون عوائلهم في بلد يقلص فيه القانون من حقهم في الوجود وفي العمل وفي النفاذ إلى موارد الدولة. وفي كندا تشمل الساكنة ذات الأوضاع القانونية الهشة كل أصناف العمال المهاجرين الوقيتين والطلاب الأجانب وطالبي اللجوء والحاصلين على تأشيرات مخصصة وكل من كان في وضع غير مشمول بالقانون. سنة ٢٠١٠ كان ثمة ما بين ١,٧ و ١,٢ مليون

«فاقدي المواطنة ذوي الوضع المتقلقل وظيفيا هم جزء من نسيج كندا الاجتماعية-الاقتصادي»

في سوق العمل ذو أثر في كل العمال. وتشير المعطيات المتوفرة عن بلدان أخرى إلى انجراف شامل على مستوى معايير العمل وظروف الشغل في مثل هذه مواقع العمل.

تغير اللامواطنة الهشة ميزان القوة بين العمل والمشغلين والدولة وبين العمال المواطنين والعمال اللامواطنين، وتؤثر على الأخص في محدودية قدرة العمال اللامواطنين محتملي التسفير على المطالبة بالحقوق في سوق العمل وممارستها. أكد أن هذا الفارق بين المواطنين واللامواطنين محتملي التسفير كان واقعا منذ ١٠٠ سنة خلت مثلما هو واقع اليوم، ولكن الفارق بين ذلك الوقت والوقت الراهن هو مركزية اللامواطنة الهشة في كندا وبما في ذلك تزايد من يتلقون آثارها، والتغير الحادث في نظام الهجرة ذي السرعتين والمدى الذي إليه يمتد التحام اللامواطنين هشي الأوضاع ضمن النسيج الاجتماعي والاقتصادي الكندي. ■

توجه كل المراسلات إلى باتريسيا لاندولت على العنوان <landolt@utsc.utoronto.ca>

ونتيجة لذلك، تتجاوز نسبة الدخول المؤقت إلى كندا بوضوح نسبة الدخول الدائم.

تؤثر العلاقة الجديدة بين الهجرة المؤقتة والهجرة الدائمة في سوقي العمل والتشغيل في كندا باعتبار أن العمال اللامواطنين هشي الأوضاع طارئ جديد على المشهد الاقتصادي أكثر مرونة. حتى السنوات ١٩٩٠، كان العمال المهاجرون الوقتيون متمركزين في الإنتاج الصناعي-الفلاحي الموسمي، والقطاع عالي الكفاءة في المدن والأعمال الرعائية المنجزة في المنازل ولكن هذا المنوال تغير. مع حلول سنة ٢٠١١، كان العمال الوقتيون موجودين في كل ناحية وموقع في البلاد في المراكز الحضرية الكبرى والصغرى وفي المناطق الريفية. وبالتوازي مع هذا التوزيع الجغرافي كان التشتت والحط من المنزلة التشغيلية. سنة ٢٠٠٥، كانت الأشغال الخمسة الأعلى كثافة بالنسبة إلى العمال الأجانب مصنفة باعتبارها عالية المهارة ومتمركزة في الصناعات الخلافة. سنة ٢٠٠٨ كانت الأشغال الأعلى كثافة ضمن الخدمات الغذائية منخفضة الكلفة والبناء. راهنا، يشتغل نظاما الحقوق المتميزة الممنوحة للامواطنين هشي الأوضاع والحقوق الممنوحة للعمال المواطنين في علاقة بالدولة وبالمشغلين الواحدة متوازية مع الأخرى في مواقع العمل على امتداد كندا، ولكننا لا نعرف إلا القليل عن مواقع العمل ممتزجة الأوضاع القانونية هذه. ومن شبه المؤكد أن وجود عمال لامواطنين قابلين للتسفير

< التزام علم الاجتماع من خلال العدالة المناخية

بقلم شيريل تيلكسينج (Cheryl Teelucksingh)، جامعة رورسون، كندا

تجمع متظاهرين ضد إستكشاف الغاز الصخري في
نيوبرونسويك، كندا.



التامل طرقها السريعة الرئيسة مذكرين المقيمين فيها بالمدى الذي بلغه التمييز الاجتماعي والمكاني ضد أبناء الأعراق غير البيضاء في ضواحي المدينة.

بدلا من معالجة هذه الأحداث معالجة مبسطة بوصفها توترات سياسية واقتصادية معزولة تستدعي أشكالا مختلفة من النشاط الحركي ومن التدخل، من المهم بالنسبة إلى علماء الاجتماع أن ينظروا في الصلات التي تربط بين النشاط الحركي والفعل والقضايا من أجل الضغط في اتجاه إصلاحات سياسية. أنا أحاجج بأن العدالة المناخية توفر مظلة مناسبة تحتها يمكن لعلم الاجتماع أن يقوم بذلك.

العدالة المناخية هي في الآن ذاته إطار نظري وحركة اجتماعية تحاول الدمج بين قضايا العدالة الاجتماعية والحركات البيئية. من خلال توسيع المفاهيم التقليدية والإقصائية المرتبطة بالمحافظة على البيئة في اتجاه رؤى بيئية أكثر استدماجا، تجمع العدالة المناخية بين طيف واسع من المشاكل الاجتماعية والبيئية بدءا من الصحة وصولا إلى نشاط الشرطة مروراً بالإسكان والتخطيط الحضري.

تستند العدالة الاجتماعية بوصفها مقاربة للنشاط الحركي إلى الاستراتيجيات الاحتجاجية مقرونة إلى حركات حقوق الإنسان، من قبيل إقامة السدود البشرية والعرائض والحملات الإعلامية نضالا من أجل سياسة اجتماعية وبيئية فعالة. باستيحاء عمل روبرت بولارد (Robert Bullard) = عالم التخطيط الحضري والسياسات البيئية صاحب لقب «أب العدالة المناخية»-المترجم) بالغ النفوذ صارت

في الوقت الذي تشهد فيه المدن على امتداد العالم تصاعد العنصرية والأصلانية يبدو أن هذا الاتجاه قفز على تورنتو. قد يكون ذلك مفاجئا على اعتبار أن تورنتو واحدة من أكثر مدن العالم تعددية ثقافية، وشاهدة، مثلها في ذلك كمثل مدن كبرى عديدة، على أفضل ظروف العيش الحضرية وأسوأها في آن معاً.

على امتداد السنوات الماضية، سُجِّل تزايد في الاحتجاجات الحضرية على امتداد العالم ولم تكن تورنتو استثناءا. كانت النزاعات المتولدة عن الانتخابات الأمريكية لسنة ٢٠١٦، والاحتجاجات التي أطلقها ضحايا أزمة مياه فلينت (Flint) = مدينة شمال ديترويت تقع إلى جانب أكبر مواقع إنتاج شركة جينرال موتورز، ويقطنها قرابة مائة ألف ساكن أكثر من ٥٥ بالمائة أمريكيان من أصول أفريقية وأكثر من ٤٠ بالمائة منهم يعيشون تحت خط الفقر. خلال أشغال بنية تحتية صار تزودها بالماء سنة ٢٠١٤ يتم من بحيرة هيرون الملوثة جرثوميا وصناعيا-المترجم) أو حملة «حياة السود لها قيمة» التي تحددت المعالجة ما بعد العنصرية التي لم تطن في الحقيقة فعلية أبدا، أمثلة عن الاحتجاج الذي قاده جيل الألفية على شبكات التواصل الاجتماعي وفي الشوارع.

حدثت مثل هذه التوترات والتعبئات في تورنتو أيضا حيث أغلبية الساكنة مولودة خارج البلاد ومتعددة الأعراق. بالنسبة إلى البعض كانت الصدمة لدى شهودهم تصاعد الأحداث العنصرية في مدينةٍ لطالما عرفت بثقافة التعددية الثقافية. أخرجت حركة «حياة السود قيمة» في تورنتو استعراض فخر المثليين الرئيس احتجاجا على العنف البوليسي، وقطع مهاجرو المدينة

التغير المناخي موضع انشغال بالنسبة إلى علماء الاجتماع الذين يشتغلون على العدالة المناخية. في كندا، تتعدد سياسات المناخ جراء اعتماد كندا على الغاز الصخري محركا اقتصاديا، وينزع المستفيدون منه إلى النظر إلى آثار التغير المناخي أو الانشغالات حيال تمدد أنابيب النفط على أنها بعيدة وقابلة للمعالجة. على النقيض من ذلك، يبدو أكثر قربا ومباشرة أثرُ التغير المناخي المتولد عن الانبعاثات الغازية في البلدان الأقل نمواً، وهي بلدان أكثر هشاشة تجاه الكوارث الطبيعية، حيث تكون البنى التحتية غالباً فقيرة، وتكون التجهيزات أكثر كلفة، وهي أيضاً بلدان أكثر تبعية للصيد والفلاحة الكفائيين. وعليه ثمة حاجة ملحة في كندا إلى تأطير القرارات الطاقية المحلية في سياق آثارها الكونية.

إذا ما أخذت مجتمعة، تشير هذه الأمثلة إلى أننا نشهد على الأقل ثلاثة مظاهر للعدالة المناخية يمكن أن تكون مادة «لعلم اجتماع ملتزم» في مثل أزمة الأزمنة والاحتجاج التي نعيش.

يتوجب على علماء الاجتماع أولاً الانفتاح على المقاربات متفاعلة الاختصاصات. تستوجب العدالة المناخية طرائق كيفية وكمية ومتعلقة بالفضاء والقانون وأن تؤسس ذاتها على أطر نظرية تستمد من الجغرافيا والقانون والتخطيط الحضري والصحة العمومية وعلم الاجتماع. ركزت بعض البحوث في العدالة المناخية على تغطية سرديات وتجارب من يكابدون المخاطر البيئية والعنصرية وأشكالا من القمع أخرى غير معروفة. وتمثل هذه السرديات المخفية نقطة بداية مهمة لدراسة سيرورة التغير.

يتوجب على علماء الاجتماع ثانياً أن يدافعوا عن الإصلاحات السياسية الاجتماعية والبيئية من قبل الحكومة وذوي الشأن من القطاع الخاص. أفهامنا للمشاكل الاجتماعية والبيئية دائمة التحول والتدخلات في اتجاه العدالة المناخية مطلوبة على المستويين المحلي والكوني من أجل حماية الساكنات الهشة ضد الأثر غير المتناسب في الصحة والاقتصاد والمخاطر البيئية المقرونة بالتغير المناخي.

أخيراً، وفي ما يتجاوز وضع السياسة موضع التنفيذ ثمة دور على علماء الاجتماع أن يضطلعوا به في الإشراف على سياسات جديدة وتقوّمها من منظور الجماعات المهمشة، وهي المهمة المدعوة للاستفادة من المقاربة متفاعلة القطاعات. من خلال استخدام عدسات العدالة البيئية يمكن لعلماء الاجتماع أن يمدوا يد العون في اتجاه تعزيز العلاقة بين السياسة وبناء عالم أكثر عدلاً. ■

توجه المراسلات إلى سيريل تيلاكساين على العنوان <teeluck@arts.ryerson.ca>

العدالة المناخية مثالا لعلم الاجتماع الموجه لفائدة الجماعة والذي يكون مستجيبا ومناسبا لانشغالات اليوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية المترابطة.

في شكلها الابتدائي، تركز العدالة المناخية على إبراز التوزيع الفضائي غير المسبوق للمخاطر البيئية التي يكابدها المهمشون والمنتجون إلى غير العرق الأبيض وذوو الدخل الضعيف والأهليون. في كندا كان ذلك يستوجب الإشارة إلى الميراث الاستعماري المستمر للبنية التحتية ولانعدام المشاورة مع الأهليين في اتخاذ قرارات حول الأرض والموارد تؤثر في حياة جماعاتهم. في هذا المنظور، تخلق الانشغالات المتقاسمة حول حقوق الأرض والصحة والمخاطر التي تواجهها الأنظمة البيئية ترابطات على اتساع قضايا العدالة الاجتماعية، محققة تعالفا واضحا بين احتجاجات الأهليين حول تنامي استخراج نפט رمال القار في ألبرتا والاحتجاج على نفاذ أنبوب نפט داكوتا في ستاندينغ روك.

فضلا عن ذلك، وفرت العدالة المناخية في المراكز الحضرية إطارا لمساءلة الوضع الراكد والتحرك نحو حلول لسيوررات التطور الحضري غير المسبوقة. مثل هذه الاتجاهات ذات علاقة بالتخلي المنهجي عن الاستثمار لفائدة جماعات المنتمين إلى غير العرق الأبيض من ذوي الدخل الضعيف وهو ما نتج عنه مساحات خضراء أقل وخيارات غذائية أكثر ندرة وكذا عجز في الرصيد العقاري المخصص للسكن ونفاذ أقل إلى النقل العمومي ومقادير أكبر من الأعمال البوليسية ومن الوصم الاجتماعي.

مثلهم في ذلك كمثل آخرين على امتداد العالم، يتفحص علماء الاجتماع الكنديون الكيفية التي بها تؤطر المنظمات البيئية غير الحكومية والإعلام والسياسات الحكومية حاجات الكنديين المهمشين وتجب عليها. ينير عملهم الكيفية التي بها تصير أشكال الاعدالة البيئية بارزة كلما سألنا من يحصل على ماذا وبأية طريقة؟

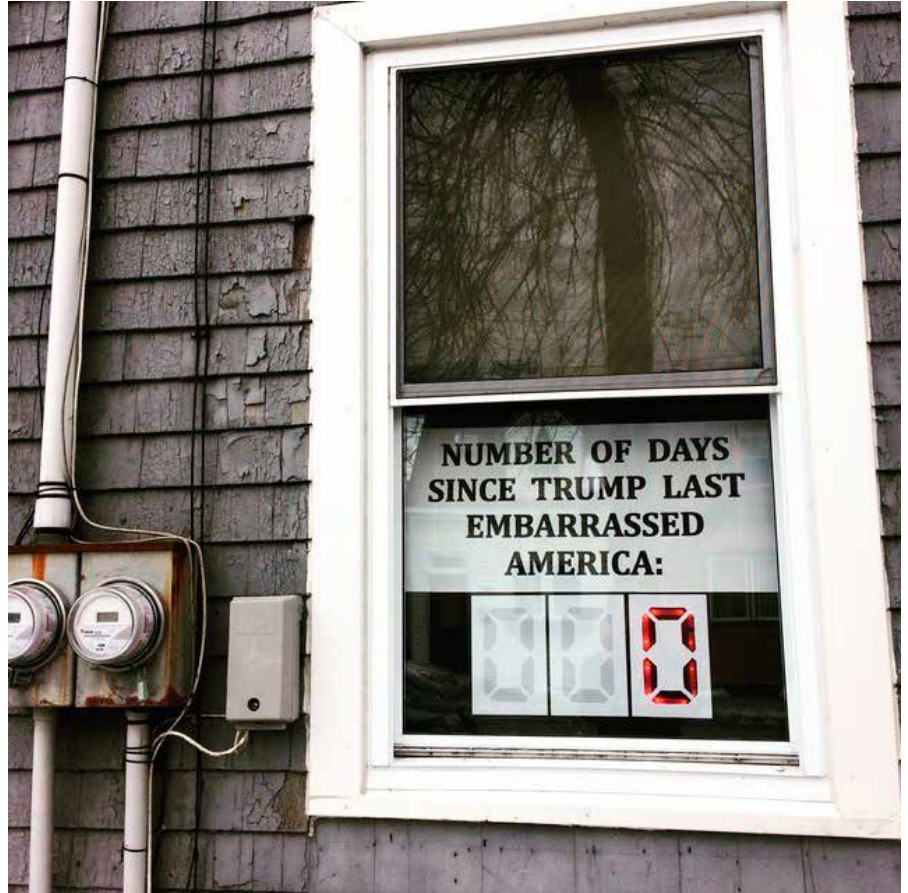
يتقاطع عدم الإنصاف في النفاذ إلى الموارد والسلطة مع العديد من تيارات النشاط الحركي ويمكن له أن يوحدها. في تورنتو، وعلى المستوى الكوني، يجتمع الامتياز الأبيض مع الحصول على مزايا اقتصادية واجتماعية وبيئية. لقد عززت مناويل اتخاذ القرار التاريخية بنى السلطة القائمة وحافظت على الوضع القائم بحيث تزايدت جودة ظروف الأحياء السكنية الجيدة فيما كانت ظروف الأحياء السيئة تزيد سوءا.

على مقربة تاريخية أقصر، تم اتخاذ العدالة المناخية في تورنتو راية للاحتجاجات ضد التوسع في استخراج النفط الملوّث من رمال القار في ألبرتا وكذا ضد تنامي أشكال التفاوت المتولدة عن العولمة. وباعتبار إعادة توطين الشركات متعدد الجنسيات مؤسساتها الإنتاجية في بلدان أقل نمواً، حيث الأجور أقل والتراتب البيئية أقل تشدداً، تربط العولمة بين الفقراء وغير المنتمين إلى العرق الأبيض، الهشين تجاه أشكال الاعدالة البيئية في مواقع عملهم، وبين العائلات والجماعات على المستويين المحلي والكوني.

< علم الاجتماع في زمن لا يشبهه أي زمن غيره بالمرّة

بقلم كارين فوستر (Karen Foster) جامعة دالوزي (Dalhousie)، كندا

رُصدت على بيت في هاليفكس، نونفا سكوتيا، كندا.
في فبراير ٢٠١٧. تصوير كارين فوستر.



حين هو «زمن ليس مثل أي زمن آخر، أو بالأحرى كل حين هو زمن لا يشبهه أي زمن غيره بالمرّة».

مهمتنا نحن علماء الاجتماع، وعلى الأخص بالنسبة إلى من اشتغلوا منا على علم الاجتماع التاريخي، هي رسم الخيوط التي يمكن أن تصل ما يحدث الآن مع ما يكون بعده بحيث لا تغفل الأسباب المخفية أو نخطئ عزو ما يكون إلى متغيرات غير ذات دخل. وليس الحل إعادة بناء المجتمع الليبرالي الديمقراطي الذي يمكن أن يجربنا فقده على أن نحزن جزئياً على أننا وضعنا بعض بذور دماره، إعادة بنائه كما كان تماماً. حتى التحول الظاهر على علاقة علم الاجتماع بالمجتمع من خلال الدولة الحاكمة والمنظمات المدنية أو من خلال الجامعة وَجَبَ أن يكون محل تقويم

الفضاعات البشرية التي شهدها العالم على مر تاريخه. صار علم الاجتماع هدفاً رئيساً للازدراء في مثل هذه الأزمنة السياسية التي نعيش ولكن إذا ما طبقنا الخيال السوسيولوجي قد نرى فويرقات مخفية ومن ثم أملاً فدلّائل على ما يتوجب أن نفعله لاحقاً.

يمكن أن تكون رؤية انقطاعات التاريخ يسيرة في مقابل عسر رؤية التواصل فيه. أعلن علم الاجتماع وأضرابه عن العديد من الكسور والنهايات والبدايات قبل هذا التاريخ، نهاية العمل، نهاية التاريخ، وحتى نهاية علم الاجتماع ذاته! ولكن وعلى وقع المزيد من الاستقصاء ومرور الزمن انتهت مثل هذه الادعاءات إلى التعديل. مع كل قطعة ثمّة دائماً خيوط استمرار للتواصل. ولما نطق به ميشال فوكو رنّب حقيقة: كل

النسبة إلى الكثيرين، مثلت سنة ٢٠١٦ نهاية للعالم الذي كنا نعرف. فقد هزت الانتفاضات الشعبية التي يمثلها التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وانتصار ترامب الانتخابي، وعنف دوترتي في الفلبين وعودة الاستبداد إلى الحكومات والأحزاب السياسية النظام النيوليبرالي الديمقراطي الرأسمالي. وبالتوازي مع التيارات السياسية شهدنا انتشار «الأخبار الزائفة» وتنامي ردود الفعل على «الاستقامة السياسية» على امتداد العالم مبشرة بما يراه البعض على أنه حقبة «ما بعد الحقيقة» جديدة.

يبدو أن الوقائع لا تهم بقدر أهمية الآراء والانفعالات. التعاطف مع «الآخرين» في أدنى مستوى له من أي مضي ونحن على وشك تكرار بعض أسوأ

موفق تاريخيا ونقديا. لقد كان لممارسي اختصاصنا وأفكاره علاقة متقلبة مع الحكم، ولم يكونوا «داخل» النخب بالكامل دائما ولا «خارجها» تماما أبدا.

لقد كان علماء الاجتماع مثلا من بين أوائل خبراء حكومة الولايات المتحدة المنتدبين تدقيقا لإعادة رسم الحدود في أوروبا ما بعد الحرب العالمية الأولى. ولكن العديد من هؤلاء، بمن في ذلك ويليم إسحاق توماس (١٨٦٣-١٩٤٧-المترجم) المنتمي إلى مدرسة شيكاغو طردوا ووصموا بالعار الجماهيري عندما كانت أفكارهم عن الأمة والهوية القومية والنظام الاجتماعي في تنازع مع نظرة الحلفاء. من المهم أن نشير إلى أن توماس وعلماء الاجتماع الآخرين الذين لفظهم صناعات السياسات في ما بعد الحرب لم يبدوا قلقا حيال كيفية تطويع علم الاجتماع للأجندات الحكومية، ولم يبدوا ما أظهرته لهم بحثهم من الحقيقة ليكونوا في خدمة الحكومة، ولكنهم عملوا مباشرة مع الفقراء والمهاجرين وآخرين من المهمشين بحيث بعثوا بالفعل مؤسسات لحمايتهم وخدمة مصالحهم. بعض أشكال تورط علم الاجتماع مع الحكومة ومع الحركات الاجتماعية رهيبة، وتقفز الهندسة الوراثية إلى الذهن في هذا المجال بوصفها مثالا صادما ومروعا. حتى التورطات التي تبدو حميدة مقارنة بذلك من قبيل مركزية اختصاصنا في مدرسة القرن العشرين للعلاقات البشرية تورط علم الاجتماع في المعاناة البشرية وفي هذه الحالة في الضرر الذي ألحقه التنظيم الصناعي للعمل بالناس وبالمجتمع.

هذه هي أنواع الأمثلة التاريخية التي يتوجب فحصها إذا ما صارت أكثر مخاوفنا روعا حيال الاستبداد

والفاشية في الفترة الراهنة حقيقة ماثلة. نحن الآن منشغلون حيال علم الاجتماع بوصفه ممارسة. إذا ما تحقق الأسوأ سيكون علينا أن نراجع المهنة، ونجودها ونعزز موثيق الإيتيقا عندنا بحيث لا نضع مهارتنا ومعرفتنا في خدمة اللادالة. لقد كان علماء الاجتماع خبراء في الاستبداد ولكنهم لم يكونوا أبدا مقاومين له.

على علماء الاجتماع كذلك أن يقرروا أن علم الاجتماع لم يكن أبدا اختصاصا متجانسا وموحدا ذا علاقة واحدة مع القوى المؤسسات التي توجه الحياة الاجتماعية. باعتباره جسما متعدد الوجوه من المعرفة والطرائق والنظريات هو لا يقع بالكامل أبدا ضمن الصلوحية أو خارجها.

لاحظوا معي، أن غداة الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وبالضبط عندما اقتنعنا أن لا حد يربد الاستماع إلى التفسير السوسيولوجي، صار كتاب عالمة الاجتماع آري راسل هوتشيلد غرباء في أرضهم، الكتاب الذي حلل الملامح النمطية لمن صوتوا لفائدة ترامب، على قائمة نيو يورك تايمز للكتب الأكثر مبيعا. آخر أعمال هوتشيلد، من ضمن أعمال أخرى، عمل في علم الاجتماع الريفي وهو اختصاص فرعي يمنح الكثير من الفرص للتأثير في السياسة العمومية. ويعترف الآن صناعات السياسات العاملون ضمن الجماعات الطرفية، حيث تبدو تكاليف العولمة على الدوام أرفع من منافعها، أن البعض من افتراضاتهم الأساس لم تعد مجدية ولا مقبولة، ومنها على سبيل المثال التعلق بالنمو الاقتصادي مهما كان الثمن وحيوية الاقتصاديات المهيمين عليها تصديريا وتلك الفكرة القائلة بأن الشيء بقدر ما يكبر حجمه يكون

أفضل. فضلا عن ذلك هم جربوا ما يحدث عندما لا تلقي السياسة العمومية أو المؤسسية بالا لأنواع السلوك والقيم والمعايير والمعتقدات الجماعية.

عدد معتبر من الناس والأكاديميين وصناع السياسات على امتداد العالم بصدد بناء أفكار بديلة في الاقتصاد وجسم متنم من الأكاديميا والحركية النشطة يتساءل على أسس بيئية واقتصادية عن هذا اللهاث الذي لا ينتهي وراء النمو الاقتصادي. دوليا، تزهر براعم جماعة تعمل على زعزعة مقاييس النجاح الاقتصادي على غرار الناتج الداخلي الخام والتي قادت العديد من السياسات المحلية والدولية. لمثل هذه الجهود المزعزعة القدرة على فتح «عوالم أخرى» وإن كانت لها أيضا القدرة على أو توضع على نفس خط النهايات المتعبة التي صممت لنقدها.

ذلك هو السبب الني يجعلنا نؤكد أن عمل علماء الاجتماع لم يستوف إبداء. ثمّة جوع مستمر للمعرفة السوسيولوجية. إذا ما رأينا أن أفكارنا فقدت جاذبيتها أو أن اختصاصنا نزل من عليائه، فإن علينا أن نكون أكثر دقة في ما يخص ما كان للتغير من أثر حقا. ولن تتأتى تلك الدقة إلا من نوعية العقل الذي يصنع من علم الاجتماع شيئا متجانسا على الرغم من تمازجه وذلك من خلال الخيال العلمي الاجتماعي. ■

توجه المراسلات إلى كارن فوستر على العنوان

<Karen.Foster@Dal.Ca>

< التزام الوسائط الإعلامية

في الأزمنة المضطربة

بقلم فويوكي كوروزاوا (Fuyuki Kurasawa) جامعة يورك، كندا، وعضو مكتب لجنة البحث ضمن ج د ع ا ح حول النظرية السوسولوجية (ل ب ١٦)

بوصفهم مهنيين مختصين أو مثقفين عموميين.

في كندا الناطقة باللغة الإنكليزية، على غرار بقية العالم الأنكلو-أمريكي المنوال السائد للممارسة التخصصية هو علم الاجتماع المهني. في هذه الحالة، تدعو الوسائط الإعلامية علماء الاجتماع في المقام الأول على أنهم مختصون في موضوع محدد تتم تغطيته (لنقل مثلا توطين اللاجئين السوريين، أو الإجرام المستشري في وسائط التواصل الاجتماعي في صفوف المنضوين في المعاهد الثانوية). في ذات الوقت، وانسجاما مع التوجهات الأمريكية والبريطانية، يظل علم الاجتماع الكندي الناطق بالإنكليزية منكفئا على مكانته التابعة نسبيا تجاه الاقتصاديات أو علم النفس أو العلوم السياسية تلك التخصصات التي تتمتع ممارستها تقليديا بحضور أكبر في مناقشات القنوات التليفزيونية والإذاعية الوطنية الأعلى صيتا أو في صحف المبيعات العالية.

في الكيبك الناطقة بالفرنسية، يضطلع علم الاجتماع بدور عمومي ينافس، وربما يفوق، دوره المهني أكثر مما هو عليه الحال في أمريكا اللاتينية والقارة الأوروبية حيث يستفيد الاختصاص من درجة عالية نسبيا من التقدير الاجتماعي الثقافي والصيت الفكري. ساهم علماء الاجتماع مساهمات فعالة في مفصلة الأسس الاجتماعية والثقافية لهوية الكيبكيين ذوي اللغة الفرنسية الجماعية وروحهم القومية منذ «الثورة الهادئة» التحديثية والمناهضة للسلطة الدينية للسنوات ١٩٦٠. نتيجة لذلك، ثمة نزعة في النظر إلى علماء الاجتماع في الكيبك على أنهم مثقفون وموسوعيون. وكثيرا ما يقارب الصحفيون أو الضيوف علماء الاجتماع للتحدث في مسائل اجتماعية وسياسية عامة حيث يسألونهم «ما الذي تراه بوصفك عالم اجتماع» في هذه المسألة أو تلك.

على الرغم من أن الملاحظات السابقة مستمدة من السياق الكندي فإن الطبيعة الثنائية لموقع علم الاجتماع، سواء أكان مهنة تخصصية أم ذات استخدام



ضمن سلة المهمات الثقافية والتقدم التكنولوجي. ومهما كانت وجوه الحقيقة التي تكمن في هذه المحاججات لسوف يحرّم الانسحاب من الالتزام مع الوسائط الإعلامية علماء الاجتماع من النفاذ إلى وسائط التواصل الجماهيري. وما من معادل للوصول إلى الوسائط الإعلامية الجماهيرية في هذه اللحظة الحاسمة التي تحتاج فيها المناظير السوسولوجية حول المناقشات الحيوية الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية إلى أن تكون مسموعة على نطاق أوسع. بل إن الالتزام مع الوسائط الإعلامية مفيد لعلماء الاجتماع العموميين والمهنيين، فهو، وفي آن معا، يمكننا من التلاقى مع طيف أوسع من الأفكار والآراء والتجارب التي لا يمكن أن نتاح لنا من دون سلك هذه الطريق، بما يقنعنا بضرورة التفكير فيها وأن نؤطر عملنا ونقدمه إلى جمهور مهتمين غير متعود على الخطاب الأكاديمي.

من منظور كوني، تقدّم التجربة الكندية دروسا جديدة بالاهتمام. يشمل مجالها العموميين المهيمنان القائمان على أسس لغوية ويعكسان الطريقتين الأكثر اتباعا اللتين بهما تنظر المنظمات الإعلامية إلى علماء الاجتماع على امتداد العالم، وفي المقابل تجسدان الاستراتيجيات التي من خلالها يشارك علماء الاجتماع في المبادلات العمومية من خلال الوسائط الإعلامية

ل تبدو دعوة علماء الاجتماع للالتزام مع الوسائط الإعلامية في هذه اللحظة المخصصة مناسبة، ذلك أن استشرى القوميات الشعبوية والأصوليات الدينية تحثان السياسيين والمشاهير، وهما الصنفان اللذان لا يبدوان واضحين الحدود في زمن الترفية المعلوماتي الذي نعيش، على التبشير المفتوح بتجاهل أي نوع من الخبرة. قد يلاقي علماء الاجتماع عداء أو لامبالاة شعبيين إذ تكشف حقائق غير محببة قد تفضح أو تقوض أو تتناقض بوضوح مع ما يحدد بالعالم الاجتماعي من دوغما عزيزة على القلوب أو حس مشترك مطبّع معه ومقدسا (عموميا أو دينيا) وظاهر البداهة.

وسوف تكون الدعوة للالتزام مع الوسائط الإعلامية كذلك مناقضة للاعتقاد واسع الانتشار بين صفوف الجماعة العلمية الاجتماعية الذي يرى أن المنظمات الإعلامية وسائل بأيدي سلطة الشركات أو الدولة أو ذاك الاعتقاد الآخر الذي يعتبر أن علماء الاجتماع الذين يشتغلون مع الوسائط الإخبارية جبناء وتافهون ولاهثون وراء الإشهار الإعلامي وغير ملتزمين بالعمل الأكاديمي الجاد. فضلا عن ذلك، وعلى امتداد الأعوام القليلة الماضية، ومن دون أن يقصد ذلك، عزز تزايد ظهور أدلة عملية «لكيفيات الإنجاز» موجهة إلى الأكاديميين المهتمين بالنفاذ إلى العموم من خلال منصات التواصل الاجتماعي تصورا يرى أن الوسائط الإعلامية التقليدية تقرب إلى السقوط

فكري عمومي، قابلة للتعميم على العديد من المواقع الأخرى، بل إن كل واحد من منوالي الممارسة، وبسبب اختلاف مخاطرها ومردودها، يتطلب مجموعة مختلفة من استراتيجيات الالتزام مع الوسائط الإعلامية ويمنح دروسا ذات نفع لكل الممارسين.

في العالم الانكلوسكسوني، حيث شرعية علم الاجتماع أقل رسوخا ومرتكزة أساسا على التخصص المهني، يمكن للمبادئ الثلاثة التالية أن تساعد على مزيد التعريف العمومي بالاختصاص:

• افهم موقعك: أدرس الميدان الإيديولوجي والمهني الذي تندرج فيه حقول الوسائط الإعلامية الوطنية من حولك بحيث تتمكن من الإمساك بالدور الذي يمكن أن يطلب منك أن تضطلع به. لماذا يطلبك المنتجون أو الصحفيون، من أجل أية غاية تطلب خبرتك وكيف سيتم تأطير أقوالك ضمن مقال أو خلال ظهور ما؟

• نوع وجبة الغذاء: طبق مبدأ علم الاجتماعي الإعلامي في الأخذ بالعينات الممثلة على المقابلات التي تجريها بحيث تتحدث مع مصادر إخبارية أدنى اعتبارا أو تكريسا جماهيريا من قبيل المحطات الإذاعية الجماعية، والصحف الصغرى وما إلى ذلك. سيسمح لك ذلك بأن تصل إلى جمهور مهتمين يمكن ألا يكونوا معتادين على زاوية النظر السوسولوجية في موضوع محدد ويمكن أن تثير اهتمامهم.

• الآراء بخسة الثمن في حين لا تكتسب الوقائع (السوسولوجية) إلا بعسر. في عصر وسائط التواصل الاجتماعي لكل رأي ومنصة عبرها ينشره. خصيصة الميزة بوصفك متخصصا مهنيا إذا تبنيت على قدرتك على أن تستند على استنتاجات البحث واستعراض الوقائع لمجابهة التصورات الشعبية المضللة وكذا لوضع حدث محدد ضمن سياقه الاجتماعي التاريخي المقارن الأوسع.

وبالنسبة إلى مواقع أخرى مثل أمريكا اللاتينية وأوروبا القارية وكيبك الناطقة بالفرنسية حيث يضطلع علماء الاجتماع بانتظام بدور المثقف العمومي وحيث ينزع الالتزام مع الوسائط الإعلامية إلى التحول إلى تخصص مهني، لي اقتراحان:

• أطر المقابلة: فبما أن الصحفيين والمنتجين يتولون مبدئيا دعوتك إلى مقابلة مسبقة ويثمنون نصيحتك تلميحا عاليا، انتهر الفرصة وقولب الزاوية التي ستخذيها المسألة. اقترح خطوط تساؤل بديلة وانصح بشخص آخر للاستجواب أو تابع الأمر بإرسال تقارير ومعطيات أو حتى اذكر مقالا محكما أو كتابا في المسألة.

• لا تحوّل نظرك عن الجائزة: باعتبار أنك ستظهر بوصفك مثقفا عموميا، سوف تكون واقعا تحت إغراء الإلقاء بتصريحات حاسمة حول حال العالم أو التنظير حول العلاقات السببية. بدلا عن ذلك، اجذب المقابلة إلى الوقائع ذات المساس بميدان خبرتك. افعل ذلك

بطريقة موجزة تركز على نقاط مركزية وقدم تحليلا يكون في المتناول من دون أن يكون مميعا ولا مُسَقًا.

ثمة نقطة نهائية قابلة للتطبيق على كل المواقع: مناسبة التوقيت هي الأساس. الآجال الزمنية العجولة واقتناص الاهتمام الإعلامي مقدسات بالنسبة إلى الوسائط الإعلامية. عليك أن تجد توازنا بين التواؤم مع طلبات اللحظة الأخيرة التي تصدر عنهم وجدول أعمالك أنت. ليس في مستطاع المراسلين ولا المنتجين ولا المحررين انتظارك ولن يفعلوا بحيث تجد لهم وقتا مناسباً تمنح لهم فيه مقابلة أو تنشر مقالة الرأي التي يطلبونها إذا ما كانت الرواية قد استقرت في الوعي العمومي أو تلاشت منه.

بدلا عن أن يكون علماء الاجتماع مشاهير أديعاء أو نقادا مزعجين، حاججتُ داعيا إلى تعاون مجدّد مع الوسائط الإعلامية. يوجب علينا ذلك أن نظور علم الاجتماع بوصفه وفي الآن ذاته مهمة عمومية وتخصصا مهنيا بديلا عن ذلك النوع من اللف الذي يميز العلاقات العامة والتفاهات المشاريعة أو الانتهازية اللامبالية تلك التي تمرر على أنها حكمة في أزمة الاضطراب التي نعيش. ■

توجه كل المراسلات إلى فويوكي كروزاوا

<kurasawa@yorku.ca>

< هل صارت الجامعات الأمريكية

موقعا جديدا لنزاعات المهاجرين؟

بقم ساندرنا بورتوكاريو (Sandra Portocarrero) وفرانشيسكو لارا غارسيا (Francisco Lara García)، جامعة كولمبيا،
الولايات المتحدة الأمريكية



للمهاجرين الشباب غير الحاملين للوثائق هؤلاء، ووفر لهم نفاذا أكبر إلى التعليم العالي.

يعتبر أغلب المقيمين في الولايات المتحدة الحريات مضمونة من قبيل امتياز السير من دون خشية الترحيل أو التقدم للعمل أو الحصول على تعليم. وسع ب ت ط ومجال هذه الحريات لفائدة الشباب وغير الحاملين لوثائق الهجرة سامحا لمن يعتبرون الولايات المتحدة وطنهم أن يتمتعوا بهذه الامتيازات

يوم الخامس عشر من جوان سنة ٢٠١٢ أعلنت إدارة الرئيس أوباما بعث برنامج التأجيل لفائدة الطفولة الوافدة (ب ت ط و DEFERRED

ACTION FOR CHILDHOOD ARRIVALS) بما غيّر سياسة الولايات المتحدة حيال الهجرة سامحا لمليون وسبعمئة ألف مهاجر حديثي السن غير الحاملين لوثائق هجرة دخلوا إلى الولايات المتحدة بصفتهم أطفالا بأن حصلوا على إعفاء من الترحيل يدوم سنتين قابلتين للتמיד. كما مدد ب ت ط و التصاريح بالتقدم للحصول على عمل

طلاب جامعة أمريكية يطالبون بجعل حرم جامعتهم ملاذاً للطلاب الغير موثقين.

مستريحي البال، خلال فترة التأجيل على الأقل.

على أثر انتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة صار القلق بديلا عن راحة البال. انتشر الخوف الناشئ عن الخطاب المعادي للمهاجرين الذي طبع حملة ترامب مثل نار في هشيم. وعلى الفور تقريبا خشي المستفيدون من ب ت ك ومن أن تكون الحميات التي توسعت في منحها إدارة أوباما عرضة للسحب دون تمييز. ولكن الشعور بالقلق صار إلى مدى أبعد حيث يخشى المهاجرون من كل الوضعيات من إمكانية تأثير التضييقات الصارمة حيال الهجرة فيهم كلهم.

تجسدت هذه المخاوف بتاريخ ٢٧-١٠-٢٠١٧ عندما أمضى الرئيس ترامب أمرا تنفيذيا يمنع المنحدرين من سبع بلدان مسلمة رئيسة من دخول البلاد. بفعل اللغة الفضفاضة التي صيغ بها الأمر وفورية التطبيق اندفع المهاجرون من كل القوميات والوضعيات القانونية، بمن في ذلك اللاجئون والمواطنون الأمريكيين نحو انتفاض محموم ناشرين الاحتجاج على امتداد البلاد. واستيقظ كل المهاجرين سواء أكانوا لاجئين أم طلابا حاملين لتأشيرات أم مقيمين دائمين على ولايات متحدة بدا عليها أن احتمال تعرضهم فيها للسؤال والإيقاف وحتى المنع من دخول البلاد قد زاد بصفة حادة. وضيق تعليمات وزارة الداخلية حتى على دخول المواطنين الأمريكيين الحاملين للجنسية المزدوجة مع البلدان المذكورة في المنع.

بين عشية وضحاها، بدا أن الهشاشة قد امتدت لتشمل لا غير الحاملين لوثائق الهجرة فحسب بل تقريبا كل من كان ذا سمة مهاجرة. وعلى الرغم من أن المحكمة الفيدرالية في سياتل تحركت بسرعة لإيقاف العمل بالأمر، فإن كل القصة تشير إلى أن سياسة ترامب-البيت الأبيض في مجال الهجرة لن تعير إلا القليل من الاهتمام للتمييزات وهو موضوع الانشغال الذي تم تأكيده في السادس من شهر مارس ٢٠١٧ عندما منع أمر الرئيس التنفيذي الجديد مواطني ست بلدان مسلمة رئيسة من دخول الولايات المتحدة، في واحدة من أكثر التدخلات حدة في سياسة الهجرة على امتداد عقود.

لم تكن هذه النزاعات بمثل ما كانت عليه من الوضوح في معاهد الولايات المتحدة وجامعاتها ربما. مؤسسيا، تركز كل من الجامعات الأمريكية العمومية

والخاصة أكثر فأكثر على المجموعات المتمازجة من المهاجرين ضمن أطر التدريس فيها والموظفين الإداريين والطلاب. وقد وسع ب ت ط والصادر عن إدارة أوباما من هذا التنوع حيث صار بمستطاع المستفيدون من البرنامج أخيرا التسجيل في المعاهد والالتحاق بالجامعة التي تمثل قاعاتها الطلبة الأجانب وتجد فصولها قيادتها بين أيدي أساتذة يتشكلون من أكثر طبقات المهاجرين تعلموا. ما من مؤسسة معاصرة أخرى تجمع مثل هذا العدد من الناس متنوعي الطبقات والأعراق والإثنيات ويمثل تنوع وضعياتهم القانونية المهاجرة.

وعليه ليس من المفاجئ أن تلتحق الجامعات على امتداد البلاد بذلك العدد من الأصوات المعارضة على منع السفر. في الثالث عشر من فبراير أودعت مذكرة ودية أمضتها ستة عشر جامعة أمريكية، بما في ذلك جامعات رابطة إيفي (Ivy League) رابطة كونتها ثماني جامعات تقع شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية تشاركت في احتضان فرق رياضية مرموقة. وتتميز جامعات الرابطة بكونها فائقة الجودة دراسيا وعالية النخبوية العلمية والاجتماعية عند قبول الطلبة المنتسبين-المتخرج، متحدية الأمر التنفيذي. وأكدت المذكرة على أن «انشغالات الأمن والأمان ممكنة المعالجة بطريقة تكون على توافق مع القيم التي كانت أمريكا تراعيها دائما بما في ذلك حرية تدفق الأفكار والناس عبر الحدود والترحيب بالمهاجرين في جامعاتنا».

على غرار ذلك أصدر الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع (ج أ ع اج) تصريحا بتاريخ ٣٠-١٠-٢٠١٧ معارضا أمر ترامب التنفيذي ومتضمنا لاقتراحات حيال الكيفية التي بها يمكن وضع حركة جماعية موضع التنفيذ. تذكرنا ج أ ع اج نحن علماء الاجتماع بأننا منضوون في شبكة ممتدة من المنظمات وهي الشبكة التي يمكن أن تكون أكثر فعالية إذا ما اتصفنا بالجدوى وروح التعاون. في اللحظة التي فيها انتخب شخص ذو رطانة معادية للمهاجرين رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، وجدت المؤسسات الأكاديمية نفسها مدفوعة إلى الانتقال من وضع الملاحظ إلى وضع المساهم الفاعل في النسيج الاجتماعي، عاكسين على ما قال مايكل بورواي^١ الموقع الوحيد الذي تحتله الجامعات في عالم اليوم داخل المجتمع وخارجه في الآن ذاته، ممارسة لمعاينته ومشاركة فيه في نفس الوقت. بعبارة أخرى، تحول هذه المواقف

العمومية حقل علم الاجتماع إلى حقل سلطة.

يحسن علماء الاجتماع الفعل بالانتباه إلى الديناميات الصاعدة المعتملة في ما بين مختلف المجموعات المهاجرة في المؤسسات الجامعية وهي الظاهرة الجديدة التي يمكن أن تلائم الأوضاع الجامعية. وفي العادة اليوم، تدافع المؤسسات التي توظف المهاجرين أو تمثلهم عن المهاجرين الذين لهم ملمح اقتصادي ومستوى تعليمي مخصصين. فعلى سبيل المثال تقوم غرف الفلاحة بعمل تكتيل لوبوي حتى تضمن توفر عمال فلاحين بضحي الأجر ووفري العدد وعمال يوميين من دون وثائق هجرة فيما ترغب الشركات التكنولوجية في وادي السليكون في التسريع من انتداب مهندسي الكمبيوتر وعلمائه فائقي المهارة وتشغيلهم. ولكن الجامعة الأمريكية، ومن خلال الجمع بن مجموعات مهاجرين بمثل هذا الاختلاف والتنوع تحوز على مقدرات غير معهودة لخدمة الموقع التنظيمي لحركات المهاجرين الاجتماعية أو المقاومة الفعلية لأجندا ترامب. وفي المقابل يمكن لفشل التعاون في تجسيد ذلك أن يكون ذا فائدة تعليمية هو أيضا، من خلال الكشف عن حدود التعاون ما بين القطاعي وعن تحديات بناء شبكات متضامنة قوية ضمن صفوف المجموعات المهاجرة.

على العموم، وعلى التماس مع إجابات المجتمع المدني الأمريكي على تحديات حقبة ترامب، على علماء الاجتماع أن يعيروا انتباها لصيقا للديناميات الجماعية العابرة للمهاجرين في الجامعات. قد يكون من المبكر تقدير ما سيكون لها من الدلالة ولكن عندما يحين الوقت سنكون في حاجة إلى مقارنة تنظر الموقع غير المعتاد للجامعة الأمريكية، متذكرين أن الجامعات أفضية متعددة الأبعاد تقع في نقطة تقاطع مصالح متباينة. ■

توجه كل المراسلات

إلى ساندرا فيرونیکا بورتو كاريرا على العنوان

<svp2118@columbia.edu>

وإلى فرنسيسكو لا غارسيا على العنوان

<f.laragarcia@columbia.edu>

^١ "Redefining the Public University: Developing an Analytical Framework," Transformations of the Public Sphere, Social Science Research Council, 2011.

< تقديم الفريق الأرجنتيني

بقلم خوان إيناسيو بيوفاني (Juan Ignacio Piovani) عضو لجنتي البحث ضمن مشروع أبحاث البحوث المستقبلية (ل ب ٠٧) والمنطق والمنهجية (ل ب ٣٣) وبيلا ر بي بويغ (Pilar Pi Puig) ومارتن أورناسون (Martín Urtasun) جامعة لابلاتا الوطنية، الأرجنتين

القيم العائلية مثلا ولكنه يدعم الاقتصاديات النيوليبرالية والتدخل العسكري الممتد والسياسات الشبيهة (على ما ينزع نحوه من يسمون بالبراليين في الدول المتقدمة). ترجمة مثل هذا النوع من الألفاظ يتطلب استقصاء أعمق لمختلف البدائل وآثارها.

مشكلة أخرى تعترضنا على الدوام تتعلق بأسماء الجندر التي يتم التعامل معها بطرق مختلفة في الإنكليزية والإسبانية. الفريق التحريري لحوار كوني على وعي بطبيعة الحال بكفاحات النساء على امتداد العالم وتحتوي المجلة على مقالات حول حقوق النساء، وقضايا الجندر والمجادلات النسوية في بلدان مختلفة. تؤكد العديد من الانتقادات أن الإسبانية (وألسنة أخرى) بها انحراف جندي، وعليه فقد يتبنى بعض الكتاب، وعلى الأخص عندما يعالجون مظاهر اللاتساوي الجندي والمواضيع ذات الصلة، استراتيجيات كتابية مرسومة يجابهون بها مثل هذا الانحراف. ولكننا وبما أننا كثيرا ما نترجم نصوصا إنكليزية تكون قد كتبت أصلا بلغة ثالثة (وفيه يكون الانحراف الجندي أكثر وضوحا) تكون اختيارات الكاتب الدقيقة التي استخدمها لتحدي الانحراف والكتابة المتحيزة جنسيا في اللغة الأصلية، ومن دون أن يقصد هو ذلك، مبهمة لدى ترجمتنا لها إلى الإسبانية.

على خلاف فرق تحرير أخرى، اخترنا أن نركز ما نتكفل به من عمل بين أيدي فريق قليل العدد في قسم علم الاجتماع في جامعة لابلاتا الوطنية. بعد أن نتسلم الصيغة الإنكليزية من حوار كوني، يتقاسم بيلا ومارتن المقالات حسب الميل الموضوعاتي والاهتمام الشخصي. يترجم المترجمان كل مقالة على حدة ثم يقارنان كل عمل مع الآخر. لاحقا، يراجع خوان كل الترجمات باستفاضة وشمول. خلال هذه السيرة نتلقى مشورة لولا بوسوتيل الثمينة ذلك أن حذقها الفائق للعديد من الألسن وخبرتها المديدة في الترجمة لهما دور حيوي في مساعدتنا على تطوير الصيغة الإسبانية من حوار كوني.

كانت مساهمتنا في حوار كوني مثيرة للغاية في تطوير مهارتنا الترجمة وكذا في وصلنا بهذا التنوع الهائل من المواضيع والسياقات الاجتماعية، وهي تساعدنا على أن نعرف العالم أكثر ومن خلال ذلك هي تحفز خيالنا السوسولوجي.

لتحقنا بنشرة حوار كوني سنة ٢٠١٦ بعد سنوات من الترجمة الرائعة إلى الإسبانية التي كانت تنجز تحت إشراف ماخو ألفاريز ريفادولا (MAJO ÁLVAREZ RIVADULLA) في كولمبيا. منذ ذلك التاريخ منح لنا كل عدد من أعداد حوار كوني تحديا وفرصة للتعلم، فبعد العديد من الأسابيع من العمل المكثف يغمرنا إحساس رائع بفرحة الإنجاز.

ليست الترجمة طريقا متصلة التقدم، فمثلما أشار إلى ذلك الفريق الروماني مؤخرا يتعلق بشكل أول بالألفاظ الجديدة التي لم تتم ترجمتها ترجمة رسمية بعد. ولكن وباعتبار أن الإسبانية واسعة الاستخدام في الأكاديميا وفي المنظمات العالمية في آن معا فإننا نستند إلى العديد من الموارد مثل المقالات والتقارير والأوراق البيضاء إلخ... بحثا عن المرادفات الإسبانية للمفردات المنحوتة السوسولوجية والسياسية إنكليزية اللغة. ولكن، وفي الآن ذاته، يضع الواقع المتمثل في أن الإسبانية واسعة الانتشار إلى حد كبير أمامنا تحديات مخصصة. الإسبانية لغة رسمية لواحد وعشرين بلدا بما يقارب ٥٠٠ مليون متحدث أصلي بها بوصفها لغة أما على امتداد العالم، لكل منطقة بل ولكل حلقة أكاديمية صيغتها المميزة للغة وفيها يمكن لنفس المفهوم أن يعبر عنه بطريقة مختلفة. بغية معالجة هذا الإشكال ننفق الكثير من الوقت في المناقشة حول الطريقة المثلى لاستدعاء إسبانية «محايدة» أو حول الكيفية التي بها نكون منصفين تجاه الفوارق اللغوية المحلية والجهوية.

على أن مصاعب أشكال التلطف والتقبل المتعددة تتجاوز لغة واحدة مخصصة. فمثلا، وعند محاولتنا ترجمة لفظة إنكليزية يبدو مرادفها «شفافا» لنقل ليبرالي مثلا، تبين لنا أن الأمر معقد عندما تستخدم لوصف ميل سياسي إيديولوجي. كان خيارنا الأول هو اللفظة الإسبانية التي تعني «ليبرالي» ولكن وفي إسبانيا وفي غالب بلدان أمريكا اللاتينية سواء بسواء للفظه معنى محافظ واضح. كان واحد من بدائلنا هو استخدام لفظة «بروغريسيستا» (تقدمي) ولكنها تحيل في العديد من السياقات الأمريكية اللاتينية إلى الفكر اليساري. وعليه يكون من غير المناسب بالمرّة استخدام بروغريسيستا للإحالة على سياسي يمكن أن يكون ذا تفكير منفتح تجاه

خوان إيناسيو بيوفاني أستاذ مناهج البحث الاجتماعي في قسم علم الاجتماع في جامعة لابلاتا الوطنية وباحث في المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني (كونسيت أرجنتينا - CONICET, Argentina). حصل على شهادة الماجستير في العلوم في مناهج البحث الاجتماعي والإحصائيات من الجامعة التي تسمى الآن جامعة مدينة لندن بالمملكة المتحدة، والدكتورا في مناهج العلوم الاجتماعية من جامعة ساينزا (الحكمة) بروما إيطاليا. كان زميل دراسات ما بعد الدكتورا في العلوم الاجتماعية في جامعة كوردوبا الوطنية بالأرجنتين وفي برنامج ما بعد التخرج في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في جامعة ريو دي جانيرو الفيدرالية بالبرازيل. على امتداد العديد من السنوات أجرى بحوثا في تاريخ المناهج السوسولوجية ومنطقها وأسسها. ومنذ سنة ٢٠١١ هو يدير برنامج البحث حول المجتمع الأرجنتيني المعاصر (PISAC) وهي مبادرة تمفصل بين العديد من المشاريع وتشارك ٥٠ معهد علوم اجتماعية في الجامعات العمومية على امتداد البلاد.



درست بيلار بي بويغ علم الاجتماع في جامعة لابلاتا الوطنية في الأرجنتين، وهي حاليا طالبة دكتورا في العلوم الاجتماعية في نفس الجامعة. يندرج بحثها في علم اجتماع البيئة واهتماماتها هي البيئة والفقر وأشكال التفاوت في السياقات الحضرية. هي الآن تعمل في قسم علم الاجتماع حيث تشارك في العديد من المشاريع التي تهتم بالقضايا المنهجية في دراسة الفقر والتفاوت. وبيلار منخرطة كذلك في برامج واسعة تجرى في الأحياء المحرومة في مدينة لابلاتا وفي العديد من أنشطة التبادل مع زملاء من جامعة وبرتال (ألمانيا).



درس مارتن أورناسون علم الاجتماع في جامعة لابلاتا (الأرجنتين) حيث يتابع الآن دراساته للحصول على الدكتورا في العلوم الاجتماعية بتمويل من المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني. يجري مارتن بحثا في السياسات الأمنية «الوقائية» الجارية معتمدة على الوسائل التكنولوجية وعلى الأخص الرقابة الحضرية باستخدام الفيديو. هو يتبع مقاربة إثنوغرافية مطعمة نظريا بعلوم اجتماع براغماتية وكذا بدراسات العلم والتكنولوجيا والمجتمع. وهو مهتم كذلك بالتعليم الشعبي ويشترك، مدرّسا وناشطا حركيا في آن معا، في أنشطة المعهد العالي الشعبي للكبار المنتظم في حركة اجتماعية.



توجه المراسلات

إلى خوان إيناسيو بيوفاني على العنوان <juan.piovani@presi.unlp.edu.ar>

وإلى بيلار بي بويغ على العنوان <pilarpipuig@gmail.com>

وإلى مارتن أورناسون على العنوان <martinjurtasun@gmail.com>